

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی
کرمانشاه ۶۴۱	








کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: شرح عمیده

مؤلف: \_\_\_\_\_

موضوع: \_\_\_\_\_

شماره اختصاصی (۶۴۱) از کتب اهدائی: \_\_\_\_\_



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب: ۲۱۱۰۲۵



۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰

سلی القرون والذات من الغدابات  
تقدیر فرج جردانیه من الزوفا  
کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
کتاب: شرح عمیده  
مؤلف: \_\_\_\_\_  
موضوع: \_\_\_\_\_  
شماره اختصاصی (۶۴۱) از کتب اهدائی: \_\_\_\_\_

۸۸۷

۲۱۱۰۲۵

۱۶۱

۲۱۱۰۲۵







الحمد لله رب العالمين والصلوة على من هو خير الناس اجمعين

هذا كتاب مير سميته



بسم الله الرحمن الرحيم  
 قوله ونسبته على مقدمة وتلك مقالات اقول هكذا  
 عبارة المتن وكثير من النسخ والصواب ان لفظ تلك هي  
 زائدة وقعت سهوا من قلم النسخ يدل على ذلك قول القم  
 فيما بعد ما المقالات قلنا ثوبه في المقالات  
 اورد قد يطلق المفرد ويراد به ما يقابل المتن ولحق اعني  
 وقد يطلق ويراد به ما يقابل المقاب فيقال هذا مقدر  
 بضاف وقد يطلق ويراد به ما يقابل المقاب وسبق في  
 الالفاظ وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة فيقال هذا مقدر  
 اي ليس بمجمل وهو مجمل الخ ينفوا والمركبات الثابتة ايضا  
 بالمفردات هي هنا هذا المعنى الكثير فيندرج فيها المركبات الثابتة  
 التعريفات ايضا لانها مقامات ثابتة فيقيد بها والدليل على ذلك الله  
 جعل المفردات ومقابله القضايا حيث قال المقالة الثانية في  
 القضايا قوله او من المركبات اقول اراد بها المركبات الثابتة على ما

ذكر

هذا الكتاب هو من كتب مير سميته  
 في المنطق والمفردات والمركبات  
 وهو من كتب مير سميته في المنطق  
 والمفردات والمركبات وهو من كتب مير سميته  
 في المنطق والمفردات والمركبات

ذكرناه فلا اشكال في كل ما تشاء ايضا لان ما يجب ان يعلم  
 في المنطق ان قيل عليه ان ما يجب ان يعلم والمنطق يكون جزء  
 من المنطق لان ما هو خارج لا يعلم فيه وجوبا قطعاً  
 يلزم ان يكون المقدمة جزء من المنطق لان ما هو خارج عنه  
 لا يعلم فيه وجوبا قطعاً يلزم ان يكون المقدمة جزء من المنطق  
 وهو داخل لا يتفقهم على ان مقدمة الشروع في العلم خارجة عنه  
 وايضا اذا كانت المقدمة جزء منه كان الشروع فيها شاملاً في  
 المنطق اذ ما مع الشروع في المنطق لا الشروع في غيره  
 والمفروض ان الشروع في المنطق موقوف على المقدمة فيكون  
 فيه موقوفاً على الشروع في المعرفة قطعاً فنقول الشروع في  
 شريع في المنطق والشروع في المنطق موقوف على الشروع في المعرفة  
 فيلزم ان يكون الشروع في المقدمة موقوفاً على الشروع في المعرفة  
 وذلك صحيح والجواب ان الكلام مضافاً نحو ما يلزم ان يعلم  
 في كتب المنطق فيلزم ان يكون المقدمة جزء من كتب المنطق  
 لاجزاء منه فادفع المحذورات معا والدليل على هذا ان مقتضى  
 المقصود بيان انحصار الرسالة في الاشياء الخجسة لا بيان انحصار

هذا الكتاب هو من كتب مير سميته  
 في المنطق والمفردات والمركبات  
 وهو من كتب مير سميته في المنطق  
 والمفردات والمركبات وهو من كتب مير سميته  
 في المنطق والمفردات والمركبات

فقد هو سوق في كتابه في المنطق لان ما تشاء ايضا لان ما يجب ان يعلم  
 في المنطق ان قيل عليه ان ما يجب ان يعلم والمنطق يكون جزء  
 من المنطق لان ما هو خارج لا يعلم فيه وجوبا قطعاً  
 يلزم ان يكون المقدمة جزء من المنطق لان ما هو خارج عنه  
 لا يعلم فيه وجوبا قطعاً يلزم ان يكون المقدمة جزء من المنطق  
 وهو داخل لا يتفقهم على ان مقدمة الشروع في العلم خارجة عنه  
 وايضا اذا كانت المقدمة جزء منه كان الشروع فيها شاملاً في  
 المنطق اذ ما مع الشروع في المنطق لا الشروع في غيره  
 والمفروض ان الشروع في المنطق موقوف على المقدمة فيكون  
 فيه موقوفاً على الشروع في المعرفة قطعاً فنقول الشروع في  
 شريع في المنطق والشروع في المنطق موقوف على الشروع في المعرفة  
 فيلزم ان يكون الشروع في المقدمة موقوفاً على الشروع في المعرفة  
 وذلك صحيح والجواب ان الكلام مضافاً نحو ما يلزم ان يعلم  
 في كتب المنطق فيلزم ان يكون المقدمة جزء من كتب المنطق  
 لاجزاء منه فادفع المحذورات معا والدليل على هذا ان مقتضى  
 المقصود بيان انحصار الرسالة في الاشياء الخجسة لا بيان انحصار

او

هذا الكتاب هو من كتب مير سميته  
 في المنطق والمفردات والمركبات  
 وهو من كتب مير سميته في المنطق  
 والمفردات والمركبات وهو من كتب مير سميته  
 في المنطق والمفردات والمركبات

او ان الكتاب قبل الشروع في المقصود اعني المتن فكانه قال  
 المقصود بيان سبب ايراد رسم المنطق في انشاء المقدمة ولما  
 عن هذا المنظر بعضهم بان المراد هو التصور بوجه ما يتم التخييل  
 لانه لما وجب التصور بوجه ما لا يمكن خطئه الا في حق تصور  
 بوجه مخصوص هذا التصور بوجه ما لا يمكن خطئه الا في حق تصور  
 اعني التصور بوجه ما لا يحصره ويكون غير مستلزم بالذات الوجوب  
 لا يقع في اختياره اياه من جهة لمطابقان بوجوه او مطلوبه فانه  
 يختار احدها بوجهه وان كان الاخر مقبولا اليه ايضا وكان في عبارة  
 الشرح اشارة الى ذلك حيث قال في الاول ولم يقل في الصواب قوله  
 ان يقال ان الوجه السابق يدل على وجوب التصور بوجه ما او امتناع  
 الشروع بدونه مطلقاً وهذا الوجه يدل على ان لا بد من الشروع على  
 بصيرة من تصور العلم برسمه ولا بد من ان لا امتناع الشروع  
 مطلقاً وقد عالج جميع مسائله اجمالاً قوله ان من تصور الشيء  
 مثلاً بان له علم باحدها او علم بها احوالاً واخر الحكم من حيث الامر به  
 البناء حصل عند مقدمه كذا هي ان كل مسألة من مسائل المنطق  
 مدخل في تلك المعرفة فاذا اورد عليه مسألة معينة فما يمكن

هذا الكتاب هو من كتب مير سميته  
 في المنطق والمفردات والمركبات  
 وهو من كتب مير سميته في المنطق  
 والمفردات والمركبات وهو من كتب مير سميته  
 في المنطق والمفردات والمركبات



بذلك من ان يعلم الظاهر ان يقول هذه مسئلة لها مدخل  
في معرفة اعراب الكلمة وبنائها وكل مسئلة كذلك هي من الفهم  
المسئلة منه ولكن اذا تصورنا بانها قد قانونية تصورنا بانها  
انتهت عن الخطا في الفكر حصل عند مقدمة كلية هي ان كل مسئلة  
منه لها مدخل في تلك المسئلة وعلى ذلك من ان يعلم مسائله وعملها  
عن غيرها فكذلك انما وبالجملة اذا تصورنا بانها قد قانونية فخصيصه  
وعلم ان كل مسئلة منه ان يعلم انما منه قدرة ثامة فكذلك علم  
ذلك ولم يرد انه قد تصور العلم برسمه فحصل العلم بالفعل  
مسائله عن غيرها حتى يرد عليه انه خلاف الحقيقة الواقع اذ ليس كل  
تصور ينطق بما ذكرناه حصل العلم بالفعل تلك المسئلة برسمه انه  
خلاف الواقع اذ ليس كل تصور ينطق بما ذكرناه حصل العلم بالفعل  
لكل مسئلة يرد عليه انما منه قوله لان طلبه عيناً او غير ان

في معرفة اعراب الكلمة وبنائها وكل مسئلة كذلك هي من الفهم  
المسئلة منه ولكن اذا تصورنا بانها قد قانونية تصورنا بانها  
انتهت عن الخطا في الفكر حصل عند مقدمة كلية هي ان كل مسئلة  
منه لها مدخل في تلك المسئلة وعلى ذلك من ان يعلم مسائله وعملها  
عن غيرها فكذلك انما وبالجملة اذا تصورنا بانها قد قانونية فخصيصه  
وعلم ان كل مسئلة منه ان يعلم انما منه قدرة ثامة فكذلك علم  
ذلك ولم يرد انه قد تصور العلم برسمه فحصل العلم بالفعل  
مسائله عن غيرها حتى يرد عليه انه خلاف الحقيقة الواقع اذ ليس كل  
تصور ينطق بما ذكرناه حصل العلم بالفعل تلك المسئلة برسمه انه  
خلاف الواقع اذ ليس كل تصور ينطق بما ذكرناه حصل العلم بالفعل  
لكل مسئلة يرد عليه انما منه قوله لان طلبه عيناً او غير ان

لواقع اولاً واما الاعتقاد بما هو فالتدبر في غرضه فالواقع فاما يجب  
ذلك لئلا يكون سعيه ما يقصد عتاداً ما تمليده اذ سعيه في  
تحصيلها كانت تلك الفايده له واما معرفته بان موضوع  
العلم اي شئ هو فليس بواجبة للشرع بل لزيادة البصيرة  
في الشرع فتصوره لم يتبين العلم المطلوب بعينه ولم يكن له بصيرة في  
طلبه اذ ادبه انه لم يتبين زيادة فهمه ولم يكن له زيادة بصيرة لان  
التميز والبصيرة قد هما تصور برسمه فقد تحقق ما قد تحقق  
العلم المذكور هيئته اشياء احدها تصور العلم بوجوبها او غير  
وانما التصديق بغايته وتالفا التصديق بوجوبه وهو  
والاولى ان يجعل مباحث الالفاظ من المقدمة لتوقف استفادة  
العلم فادناه على معرفة احوال الالفاظ الا ان المصنف اراد هنا  
صدراً لقوله الاول وقد جعل من المقدمة ايضا بيان مرتبة العلم  
بين العلوم وبيان شرفه وبيان احواله وبيان وجه تسميته باسمه  
والاشارة الى مسأله اجالا فلهذا تسعة امور ثمانية منها متعلقة  
بالعلم المطبق وهو جلية لم يرد غيره عند الطلب لزيادة بصيرة  
به في طلبه واحده منها متعلق بطريق استفادة العلم مباحث

لواقع اولاً واما الاعتقاد بما هو فالتدبر في غرضه فالواقع فاما يجب  
ذلك لئلا يكون سعيه ما يقصد عتاداً ما تمليده اذ سعيه في  
تحصيلها كانت تلك الفايده له واما معرفته بان موضوع  
العلم اي شئ هو فليس بواجبة للشرع بل لزيادة البصيرة  
في الشرع فتصوره لم يتبين العلم المطلوب بعينه ولم يكن له بصيرة في  
طلبه اذ ادبه انه لم يتبين زيادة فهمه ولم يكن له زيادة بصيرة لان  
التميز والبصيرة قد هما تصور برسمه فقد تحقق ما قد تحقق  
العلم المذكور هيئته اشياء احدها تصور العلم بوجوبها او غير  
وانما التصديق بغايته وتالفا التصديق بوجوبه وهو  
والاولى ان يجعل مباحث الالفاظ من المقدمة لتوقف استفادة  
العلم فادناه على معرفة احوال الالفاظ الا ان المصنف اراد هنا  
صدراً لقوله الاول وقد جعل من المقدمة ايضا بيان مرتبة العلم  
بين العلوم وبيان شرفه وبيان احواله وبيان وجه تسميته باسمه  
والاشارة الى مسأله اجالا فلهذا تسعة امور ثمانية منها متعلقة  
بالعلم المطبق وهو جلية لم يرد غيره عند الطلب لزيادة بصيرة  
به في طلبه واحده منها متعلق بطريق استفادة العلم مباحث

لواقع اولاً واما الاعتقاد بما هو فالتدبر في غرضه فالواقع فاما يجب  
ذلك لئلا يكون سعيه ما يقصد عتاداً ما تمليده اذ سعيه في  
تحصيلها كانت تلك الفايده له واما معرفته بان موضوع  
العلم اي شئ هو فليس بواجبة للشرع بل لزيادة البصيرة  
في الشرع فتصوره لم يتبين العلم المطلوب بعينه ولم يكن له بصيرة في  
طلبه اذ ادبه انه لم يتبين زيادة فهمه ولم يكن له زيادة بصيرة لان  
التميز والبصيرة قد هما تصور برسمه فقد تحقق ما قد تحقق  
العلم المذكور هيئته اشياء احدها تصور العلم بوجوبها او غير  
وانما التصديق بغايته وتالفا التصديق بوجوبه وهو  
والاولى ان يجعل مباحث الالفاظ من المقدمة لتوقف استفادة  
العلم فادناه على معرفة احوال الالفاظ الا ان المصنف اراد هنا  
صدراً لقوله الاول وقد جعل من المقدمة ايضا بيان مرتبة العلم  
بين العلوم وبيان شرفه وبيان احواله وبيان وجه تسميته باسمه  
والاشارة الى مسأله اجالا فلهذا تسعة امور ثمانية منها متعلقة  
بالعلم المطبق وهو جلية لم يرد غيره عند الطلب لزيادة بصيرة  
به في طلبه واحده منها متعلق بطريق استفادة العلم مباحث

فيه قطعاً والبد ان يكون تلك الفايده هي الفائدة التي ترتب على  
ذلك اذ لو لم يكن ايها العلم بما زال اعتقاده بعد ان شرع فيه لعدم  
المناسبة بينهما فيصير سعيه في طلب تحصيله عبثاً في نظرنا  
اذ اعلم الفائدة المعتد بها لطلبه عليه فانه نكل رغبته فيه وبذلك  
في تحصيله بما هو حقه وبذلك ذلك الاعتقاد بعد ان شرع فيه  
مناسبة مسائله تلك الفائدة وتوفيقاً لتمام العلوم بحيث  
الموضوعات اورد ذلك لان المقصود من العلوم بيان احوال  
الاشياء ومعرفة احكامها فاذا كان طائفة من الاحوال ولا حكم  
شئ واحد او اشياء متناسبة وطائفة اخرى غير متعلقة  
بشئ او اشياء متناسبة اخرى كانت كل واحدة منها على علم  
مما ذكرناه عن حاجتها ولو كانتا متعلقين بشئ واحد من جهة واحدة  
او اشياء متناسبة من جهة واحدة لكانت على واحد ولم يكن  
على كل واحدة منها على علم ان الواجب على الشارع وعلى علم  
ان يتصور بوجه ما والا لا يمنع الشرع واما تصور برسمه فاما  
يجب ليكون شرعاً على بصيرة وان يعتقد ان ذلك العلم فائدة  
مخصوصة ترتب عليه سواء كان ذلك الاعتقاد جازماً او ظاهراً  
الشرعي

في معرفة اعراب الكلمة وبنائها وكل مسئلة كذلك هي من الفهم  
المسئلة منه ولكن اذا تصورنا بانها قد قانونية تصورنا بانها  
انتهت عن الخطا في الفكر حصل عند مقدمة كلية هي ان كل مسئلة  
منه لها مدخل في تلك المسئلة وعلى ذلك من ان يعلم مسائله وعملها  
عن غيرها فكذلك انما وبالجملة اذا تصورنا بانها قد قانونية فخصيصه  
وعلم ان كل مسئلة منه ان يعلم انما منه قدرة ثامة فكذلك علم  
ذلك ولم يرد انه قد تصور العلم برسمه فحصل العلم بالفعل  
مسائله عن غيرها حتى يرد عليه انه خلاف الحقيقة الواقع اذ ليس كل  
تصور ينطق بما ذكرناه حصل العلم بالفعل تلك المسئلة برسمه انه  
خلاف الواقع اذ ليس كل تصور ينطق بما ذكرناه حصل العلم بالفعل  
لكل مسئلة يرد عليه انما منه قوله لان طلبه عيناً او غير ان

الالفاظ والاحسن في التعليل ان يذكر كلاماً او لا وقد يكون بعضها  
ولا غير في شئ من ذلك اذ لا ضرورة هناك الا في التصور بوجوبها  
والاعتداف بغايتها ما كان بكتبا ولذلك قال بعضهم ولا لا في غير  
المقدمة بما بين في تحصيل الفهم قوله ولما كان بيان الحاجة الى المنطق  
ينساق الى معرفة برسمه وذلك لان بيان الحاجة هو التي  
انما ان الناس في شئ يحتاجون اليه في ذلك الشئ يكون على  
غايته وغرضه ويحصل بذلك معرفة العلم بغايته وهي تصور  
برسمه واما بيان ماهية العلم برسمه فلان يستلزم بيان  
الحاجة بغايته قطعاً ليجوز ان يكون رسمه شئ آخر دون  
غايته فصار بيان الحاجة بغايته قطعاً ليجوز ان يكون رسمه  
شئ آخر دون غايته فصار بيان الحاجة اصلاً متقناً لبيان  
انما هي برسمها فلا بد ان يراد بها المصنف في بحث واحد  
بيان الحاجة فشرع في تقسيم العلم الى قسميه اعني التصور  
لتوقيفه عليه فان قلت لا حاجة فيه الى هذا التقسيم بل يكفي  
ان يقال العلم منقسم الى قسمين نظر في الالفاظ فقلت المقصود  
بيان الاحتياج الى المنطق بقسميه اعني الوصول الى التصور والوصول

لواقع اولاً واما الاعتقاد بما هو فالتدبر في غرضه فالواقع فاما يجب  
ذلك لئلا يكون سعيه ما يقصد عتاداً ما تمليده اذ سعيه في  
تحصيلها كانت تلك الفايده له واما معرفته بان موضوع  
العلم اي شئ هو فليس بواجبة للشرع بل لزيادة البصيرة  
في الشرع فتصوره لم يتبين العلم المطلوب بعينه ولم يكن له بصيرة في  
طلبه اذ ادبه انه لم يتبين زيادة فهمه ولم يكن له زيادة بصيرة لان  
التميز والبصيرة قد هما تصور برسمه فقد تحقق ما قد تحقق  
العلم المذكور هيئته اشياء احدها تصور العلم بوجوبها او غير  
وانما التصديق بغايته وتالفا التصديق بوجوبه وهو  
والاولى ان يجعل مباحث الالفاظ من المقدمة لتوقف استفادة  
العلم فادناه على معرفة احوال الالفاظ الا ان المصنف اراد هنا  
صدراً لقوله الاول وقد جعل من المقدمة ايضا بيان مرتبة العلم  
بين العلوم وبيان شرفه وبيان احواله وبيان وجه تسميته باسمه  
والاشارة الى مسأله اجالا فلهذا تسعة امور ثمانية منها متعلقة  
بالعلم المطبق وهو جلية لم يرد غيره عند الطلب لزيادة بصيرة  
به في طلبه واحده منها متعلق بطريق استفادة العلم مباحث

لواقع اولاً واما الاعتقاد بما هو فالتدبر في غرضه فالواقع فاما يجب  
ذلك لئلا يكون سعيه ما يقصد عتاداً ما تمليده اذ سعيه في  
تحصيلها كانت تلك الفايده له واما معرفته بان موضوع  
العلم اي شئ هو فليس بواجبة للشرع بل لزيادة البصيرة  
في الشرع فتصوره لم يتبين العلم المطلوب بعينه ولم يكن له بصيرة في  
طلبه اذ ادبه انه لم يتبين زيادة فهمه ولم يكن له زيادة بصيرة لان  
التميز والبصيرة قد هما تصور برسمه فقد تحقق ما قد تحقق  
العلم المذكور هيئته اشياء احدها تصور العلم بوجوبها او غير  
وانما التصديق بغايته وتالفا التصديق بوجوبه وهو  
والاولى ان يجعل مباحث الالفاظ من المقدمة لتوقف استفادة  
العلم فادناه على معرفة احوال الالفاظ الا ان المصنف اراد هنا  
صدراً لقوله الاول وقد جعل من المقدمة ايضا بيان مرتبة العلم  
بين العلوم وبيان شرفه وبيان احواله وبيان وجه تسميته باسمه  
والاشارة الى مسأله اجالا فلهذا تسعة امور ثمانية منها متعلقة  
بالعلم المطبق وهو جلية لم يرد غيره عند الطلب لزيادة بصيرة  
به في طلبه واحده منها متعلق بطريق استفادة العلم مباحث



التي هي مشتركة بين القسمين والى بيان الحكم فان عدم الحكم يعرف  
بالمقاسية اليه وخ تصنع القسمان مجتمعا معا **وقد** انظر  
اما ان يعود **ن** وان قيل يجوز ان يعود اليه فلما لا معنى ليق  
تعريف بين قسميه بل ينبغي ان يقدم عليه ما فان قلت مطلق  
التصور مما في العلم كما سيوضح به في الفائدة في الافتتاح بتقسيم  
العلم ثم يتفرع من ذلك الذي هو تعريفه في الحقيقة قلت انما  
في ذلك هو ان يشبه على ان التقدير هو الجملة في بيان الحاجة دون  
تعريفه لانه معلوم بوجه ما وقد لا يكون في نفسه او تشبه على  
ان تقسيم العلم بذلك مشهور في نفسه مطلق التصور به ليعلم انه  
مما لا يخرج به ذلك وهو ليس على ان معنى التقدير كما يطلق فان  
قلت تقسيم العلم الى تصور فقط والى تصور معه حكم بل على ان  
معنى التصور مشترك بين هذين القسمين فتقديره بارة باذن  
الحكم وتارة بعدم فصل على ذلك ان التصور يطلق على ما يوافي  
العلم ويعني التصديق فلا حاجة في ذلك الى ان يعق مطلقا  
دون تصور فقط واما اطلاق التصور على ما يقابل التصديق  
معلوم من المعارف المشهورة ولا مدخل فيه للتعريف وظن والتعريف

ان تصديق فاعلم ان تصديق العلم اوله الى التصور والتصديق علم بين  
ان كل ما هو اظهر من انظر ما يمكن انسابه من التصور على ان يكون  
التصورات باسرها من ضرورة فلا حاجة اذا الى الموصول الى التصور  
التصديقات باسرها من ضرورة فلا حاجة اذا الى الموصول الى التصديق بل يثبت  
الاحتياج الى جهة المنطق معا وقد عرفت ان المقصود **ذاته** **ن**  
اما تصور فقط **ن** من هذه الصورة يكون تصور واحد كصورة الانسان  
فقد يكون متعدد بلا نسبة كصورة الانسان والكتاب ومع نسبة  
ايضا هو اما تقديرية او اضافية كالحيوان الناطق وعلم زيد واما  
تامة غير خبرية كقولك اضرب واما خبرية بشك فيها فان قلت  
ذلك من التصورات لخواصها عن الحكم واما خبرية علمية فليس  
حكم ايضا لا فرفا فادراكها ليس تصديقا بالفعل بل قوة القربة منه  
كما سيحكي **ن** واما تصور معه حكم **ن** وهذا تصور لا بد ان يكون  
متعدد اذا لا بد من تصور المحكوم عليه والمحكوم به والتميزة الحكمة  
حتى يمكن اخراجه من الحكم به كما سياتي **ن** اما التصور **ن** المقسم  
مشتمل على شيئين احدهما التصور وانما يكون به الحكم والتفسير اثنان  
ايضا مشتمل على شيئين التصور وكونه مع حكم فاجتمع الى بيان التصور  
لا حكمه فاعلم ان تصورات فاجاب باسرها بل فيها حكم بالعلم بل القوة التي

ان لم يعلم منه الا اطلاقه على المعنى المشترك دون اطلاقه على خصوص  
القسم الاول قلت لما عرفت ذلك فالتعريف تشبهه بما يلائم  
عليه التقسيم انما يفصل عنه ولهذا تشبه فائدة شظير عن قريب  
**ن** فاما اسناد امر الى آخر فالحق الحكم المسمى والافتقار الى اجابا  
او سببا **ن** فانه مفهوم الكاتب فادراكه مفهوم الكاتب ان ادراك  
الانسان كان قبض فقط ثم هو ليس له اجابا بل هو استحقاق  
فان الاول ولا خطة الكليات او لا ثم مفهوم انصافا واما  
ادراك نسبة بثبوت الكتابة الى الانسان فلا بد ان تناظر عن  
ادراكها معا **ن** فبمعنى ادراك ان النسبة واقعة وليست بواقعة  
او ليد به انما لا ينفك بادراك وقوع النسبة او لا وقوعها ان يدرك  
معنى الوقوع او لا وقوع مضافا الى النسبة فان ادراكها بهذا المعنى ليس  
حكما بل هو ادراك مرتبة نفسية من قبل المضاف بل نفى ادراكه  
بالا لتوقع ان تدرك ان النسبة واقعة ويسمى هذا الادراك حكما  
اجابيا وبادراك عدم الوقوع ان يدرك ان النسبة ليست واقعة  
ويسمى هذا حكما سلبيا ولا شك ان ادراك وقوع النسبة او  
وقوع مجبئ تناظر عن ادراك النسبة الحكمة كما يجب ان يفهم

ادراكها عن ادراك طرفيها **ن** وترتها تحصل **ن** لاخفاء وتبين  
ادراك الانسان بادراكه مفهوم الكاتب وادراك النسبة بينها  
واتما الالتباس بين ادراك النسبة الحكمة وبين الادراك الذي هي  
بالحكم فلذلك اشار الى تمايزها فقال وترتها يحصل ادراك النسبة الحكمة  
بدون الحكم فانه الشك في النسبة الحكمة مقترن بدون وقوعها او لا  
وقوعها فانه قد حصل له ادراك النسبة قطعا لم يحصل له ادراكه  
المسمى بالحكم فها متمايزان جزئيا وكذا ذلك من ظن وقوع النسبة و  
توهم عدم وقوعها فانه قد حصل له ادراك النسبة وتوهم جانب  
السلب تجويز مرجوحا ولم يحصل له الحكم السلبى بادراك النسبة  
متمايزا للحكم السلبى واذ اظن عدم وقوعها وتوهم وقوعها حصل  
له ادراك النسبة وتوهم جانب الإيجاب تجويز مرجوحا ولم  
يحصل له الحكم الإيجابى فادراك النسبة متمايزا للحكم الإيجابى  
ايضا **ن** وعند متمايزا لفظيين **ن** فانه هو ان الحكم فعلان  
التشائية القاهرة عنها بناء على ان اللفاظ بعينها الحكم  
تدبر على ذلك كالاسناد والافتقار والاشتراط والإيجاب والسلب  
وغیرها والحق انه ادراكه لاننا اذا رجعنا الى وجهنا ناعلمنا

ادراكها



عَالِي الْمَعْرِفَةِ

بالتصديق لأن هذا المجموع ليس له طريق خاص فحافظ  
مقصودا الفن أعني بأن الطرق الموصلة أو النعم بالبر عليه  
أن الواجب ونفسه ملاحظة الامتياز في الطرق يكون الحكم  
أحد قسميه المسمى بالتصديق لكنه مشروط في وجوده بقوله  
إلى امور متعلقة من أفراد القسم الآخر وأنا عرفت هذا فقول  
إذا أردت تقسيم العلم عند هذاذهب قلت العلم إلى الأقسام  
مطلوب ما أن يكون ادراكا أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة  
وأما أن يكون ادراكا لغير ذلك فالأول يسمى تصديقا والثاني نفيها  
وإذا أردت قسميه عند هذاذهب فالأقسام قلت العلم أمّا أن يكون ادراكا  
لأمر بامتناع وهو المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكيمة تكون  
تلك النسبة واقعة أو غير واقعة وأما أن يكون ادراكا لغير ذلك  
إذ ادراك تلك المعرفة فالأول هو التصديق والثاني هو النقص  
نقص المعتقد فلا يتبع عند هذاذهب الحكماء قطعا لأن التصديق عند  
هو الحكم وحده لا التصور الذي معه الحكم ولا عند هذاذهب الأقسام  
أيضا وبإذن ذلك أن فاصلا ما ذكره المصنف أن العلم يسمى العلم مؤدرا  
غير مجامع للحكم والقسم الثاني هو ادراك مجامع الحكم وبإذن ذلك  
تصور المحكوم عليه وحده ادراك مجامع الحكم فيلزم أن يخرج

[illegible]



القسم الاول ويدخل في الثاني فيكون تصور المحكوم وحده  
تصديقا وكذا يكون تصور المحكوم به وحده تصديقا فهو  
يكون تصور النسبة المتقارنة للحكم تصديقا ثالثا ويكون مجموع  
هذه التصورات ثانيا ويكون كل اثنين من هذه التصورات  
تصديقا اخر فيبقى عدد التصديقات في مثل قولك الانسان  
كاتب غير مقتضى تسمية الى سبعة ويكون الحكم في كل واحد خارجا  
عن التصديق بمجموعه فلا يكون تسمية منطقيا على شيء من  
المتضمنين بل لا يكون صحيحا في نفسه لان التصديق على هذه  
التفسير يكون مستفاد من القول المتأخر ويكون ما يجامعه و  
يفترق به اعني الحكم مستفاد من الحقيقة وفيه من قال مع هذا القسم  
ان الادراك ان لم يكن معروضا للحكم فهو القسم الاول وان كان  
معروضا له فهو التصديق ومع لا يلزم ان يكون تصور المحكوم عليه  
وحده والتصور المحكوم به وحده ولا مجموعهما معا وحدها تصديقا  
لكن يلزم ان يكون مجموع التصورات الثلاث تصديقا لانه ادراك  
معروض للحكم بل يلزم ان يكون ادراك النسبة وحده تصديقا  
لان الحكم عارض له حقيقة ويلزم ايضا ان يكون الحكم خارجا  
عن التصديق عارضا له فان قلت قد صرح المصنف بان مجموع

من الادراك

من الادراك والحكم مسمى بالتصديق وذلك من هذا الماهام  
بعينه قلت ذلك لا يحل به نفع لان القسم الثاني الخارج من  
القسم هو الادراك الجامع للحكم لا مجموع المركب منها فان كان  
التصديق عبارة عن القسم الثاني فاطال عمر ما عرفت من العلم  
على شيء من المنهيين ونساده في نفسه وان كان عبارة عن  
المجموع المركب كما صرح به لم يكن التصديق قاسما من العلم بالكون كما بين  
احد قسميه هو امرهم فاعاد الله على الحكم وذلك باطل وان لم يصدق على  
تصور المحكوم عليه والحكم معا انه مجموع مركب من ادراك وحكم يلزم  
ان يكون تصديقا وكذا يكون تصور المحكوم به مع الحكم تصديقا اخر  
هكذا تصور النسبة مع الحكم تصديقا ثالثا وكذا مجموع المركب من هذه  
الثلاثة والحكم تصديقا رابعا ويحصل من ثم كيب اثنين عنهما مع الحكم  
اخرى فيبقى عدد التصديقات الى سبعة ايضا الا ان احدها لا يسمى  
وهو هذا لانه لا امام محذوف في السبعة السابقة قوله اما ان يكون القسم  
هو ما كان من جهة واحدة واخر منه وقسم الشيء هو ما كان مقابلا له  
ومن جهة واحدة تحت شيء آخر مثلا انما قسمنا الحيوان الى حيوان ناطق  
وحيوان غير ناطق كان كل واحد منهما اسمان من الحيوان وقسمنا

اعني ما اعتبر فيه عدم الحكم فلا دالة عليه اصلا لانه جعل  
فقط مقابلا للتصديق فاعتبار عدم الحكم مستفاد من قبله فقط  
وليس له دخل في مفهوم اللفظ التصوري بل هو مستعمل بمعنى الادراك  
قد سمعنا ان يدعى فاعني فقط وجعل المقيد قسم للتصديق فاعني  
عنده معنى واحد فافهم بما ذكرناه ان الاشتراك في لفظ التصور انما يظهر  
في كل من الكلامين ولهذا اشتراك يدل على الاعتراض عن التفسير  
والاعتراض عن التفسير المعتمد قائما هو الجواب للقول ان المقابلات تصديق  
عنده كاترجه به هو التصديق فقط وليس التصديق قسم امه بل هو  
مطلقا فاندفع الاعتراض وكذا الاعتراض بالتصديق شرط او شرط التصديق  
مطلقا والتصديق فقط وعدم الحكم انما اعتبر في التصديق فقط في التصور  
مطلقا فاندفع الاعتراض الثاني ايضا قوله وانما جعل في قوله ذلك لانه يلزم  
تركيب الشيء من التبيين مع هذا هو الامام واشترط الشيء بنظم قوله  
على من هذا الحكم قوله واعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني في  
قوله واعتبر في التصديق شرط او شرط هو التصديق بالشيء  
قوله انما اشكال قوله وفي حيث لانه المعنى والتصديق هو تصور المحكوم  
وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكيمه وكل واحد من هذه التصورات

المورد بالتصور افراد في نتيجة على كلام المصنف ايضا بان يقال ان اراد  
بالتصور فقط التصور الذهني مطلقا لم ينسأ الى شيء الى نفسه ولك  
غيره كما ذكره ولم ينسأ ايضا ان يكون قوله فقط لغو لاحاجة الى اصل  
وانه ان لم يقيد بعدم الحكم لم يمنع اعتبار التصور فقط في  
التصديق بعينه ما ذكره اشاعره فان قلت قوله وجوابه اشار الى  
الاعتراض الثاني ان اراد على تقسيم المصنف في اصل كل منه على قسمين  
في الاعتراض الاول ان الاعتراض الثاني ايضا هو جهة على عبادة القسم  
الا الله شافع عند الجواب واما على عبارة القوم فهو قد علم  
غيره من دفع قلنا هذا الجواب كما يمنع الاعتراض الثاني عن كلام المصنف  
يدفع عن كلام القوم ايضا بل هو لا سبب بكلامهم ان يكون لفظ  
التصور مشتركين ما اعتبر فيه عدم الحكم وبين التصور الذهني  
انما يظهر من كلامهم حيث ذكره التصور في مقابل التصديق الاول  
به معنى مقابله قطعاً مع العلم يظنون التصور مراد فاعلم ان  
بعض الادراك المطلق والتصديق عندهم معنيان واما كلام المصنف فلا  
يفتني الا ان يكون للتصور معنى واحد متناول للتصور فقط و  
للتصور مع الحكم واما ان يكون التصور يطلق على ما يقابل

اعني



لاخره ومع كون قسم الشيء قسما له ان يكون قسما منه في الواقع  
وقد جعلته قسما له ومع كون قسم الشيء قسما منه عكس ذلك  
**فقد** ان التصديق ان كان عبارة عن التصديق **فقد** هذا بناء  
على ان التصديق عبارة عن الادراك الجماعي للحكم والمعرف للحكم  
كما ان عليه مظهره ما عليه كذا وتبعها كذا التصديق وغيره في  
تقسيم العلم كما يتناه سابقا وما اذا اريد بالتصديق ما هو مذهب  
الامام اعني المجموع المركب من التصورات الثلاثة والحكم فلا يظهر  
ان التصديق بهذا المعنى قسم من التصديق اذ لا يلزم ان يكون المجموع  
من شيء آخر بحيث يصدق عليه ذلك الشيء حتى يكون قسما منه  
ومدركا تحته الا ترى ان مجموع الجواهر والتقسيم لا يكون سقفا  
ولا جردا بل يحتاج الى ان يتقدم ما ذكره من التصديق بمعية الحكم  
فيقال للتصديق بمعية المجموع قسم للتصديق كما ان مجموع الحكم قسم له ايضا  
وقد جعلته في التقسيم قسم من العلم الذي هو نفس القسم فيكون قسم  
الشيء قسما منه **فقد** وهذا لا اعتراض انما يريد لكون العلم لا يصدق  
التصديق والتصديق كما هو المشهور **فقد** من قسم العلم الى التصديق والتقسيم  
لم يرد بالتصديق بمعية عاقلنا على التصديق بل اراد بالتصديق ارادة

النسب

النسبة واحدة او ليست واحدة واراد بالتصديق ارادة  
ذلك ولا يشك ان هذين القسمين متقابلان ليس احدهما  
متنا ولا لا فلا خلاصا حتى يلزم ان يكون قسم الشيء قسما له  
او قسم الشيء قسما منه واما التصديق بمعية الادراك مطلقا اعني  
مدرك العلم فهو معنى آخر ولفظه التصديق بطلن بالاشتمال  
على هذا المعنى اعني الادراك مطلقا وعلى المعنى الاول اعني الادراك  
الغاير لادراك الحس بما الحكم فلا يلزم شيء من المحذورين اولا  
بالتصديق بالمجموع المركب من الادراك والحكم واراد بالتصديق  
ذلك فلا يجوز ان يضم لان التصديق قسم للتصديق بالمعية الاخص  
وتقسم من التصديق بمعية الاعمال ان كان على ما هو مدرك القوم ايضا  
نعم ظاهره عبارة اخرى بل هو انما سائر بول بغيره هم التصديق والتصديق  
المقابل كما قرره **فقد** فلا يرد له لانا نختار **فقد** هذا الكلام  
على ان الاعراض متوجه على تقسيم المتصف لكنه مندرج بالموجب بل قد  
قرره اثاره واما على تقسيم المشهور فهو واراد عليه غير مندرج  
عنه وقد عرفت ان دفاعه عن الصالحا قرره **فقد** ان ادفاعه عن  
المضم اظهر من ادفاعه على التقسيم المشهور كما لا يخفى **فقد** وانما في

هذا الكلام لا يصدق عليه ان يكون قسما له ان يكون قسما منه في الواقع  
وقد جعلته قسما له ومع كون قسم الشيء قسما منه عكس ذلك  
فقد ان التصديق ان كان عبارة عن التصديق فقد هذا بناء  
على ان التصديق عبارة عن الادراك الجماعي للحكم والمعرف للحكم  
كما ان عليه مظهره ما عليه كذا وتبعها كذا التصديق وغيره في  
تقسيم العلم كما يتناه سابقا وما اذا اريد بالتصديق ما هو مذهب  
الامام اعني المجموع المركب من التصورات الثلاثة والحكم فلا يظهر  
ان التصديق بهذا المعنى قسم من التصديق اذ لا يلزم ان يكون المجموع  
من شيء آخر بحيث يصدق عليه ذلك الشيء حتى يكون قسما منه  
ومدركا تحته الا ترى ان مجموع الجواهر والتقسيم لا يكون سقفا  
ولا جردا بل يحتاج الى ان يتقدم ما ذكره من التصديق بمعية الحكم  
فيقال للتصديق بمعية المجموع قسم للتصديق كما ان مجموع الحكم قسم له ايضا  
وقد جعلته في التقسيم قسم من العلم الذي هو نفس القسم فيكون قسم  
الشيء قسما منه فقد وهذا لا اعتراض انما يريد لكون العلم لا يصدق  
التصديق والتصديق كما هو المشهور فقد من قسم العلم الى التصديق والتقسيم  
لم يرد بالتصديق بمعية عاقلنا على التصديق بل اراد بالتصديق ارادة

تصديقها مستفاد من القول السابق اذا كان نظريا فيكون على واحد  
منها تصور راسا وجا مقابل للتصديق ومندرجا تحت مطلق التصديق  
اعتبر في التصديق شرطها او شرط التصديق الذي اعتبره علم الحكم  
الاشكال لا يتجاف والجواب بل يقال عدم الحكم يعتبر في التصديق السابق  
على انه صفة له وتقدمه والمعتبر في التصديق هو ذات التصديق  
لا صفة له وتقدمه فان الموصوف ان كان جزء من الشيء لا يلزم ان  
يكون الصفة جزء منه الا ان كان قطع الخشب اجزاء للشراب ليس  
لونه تلك القطع جزء منه ولكن الخشب في المشرط ان الموصوف اذا  
كان شرط الشيء لا يلزم ان يكون صفة شرط له فاذا قلت ان  
كاتب جزء من هذا التصديق او شرطه هو نفس الانسان وهذا القول  
في نفسه موصوف بعدم الحكم لان الحكم لم يعرض له بل اتمامه مجموع  
الادراكات الثلاثة لكن هذه الصفة خارجة عن ماهية التصديق  
وموصوفها وهذات ذلك التصديق داخل فيه فلا يلزم تركه التصديق  
من الحكم وتقسيمه بل من الحكم والموصوف بتقسيمه ولا استعماله في  
ذلك لان كل واحد من اجزاء ما ليست موصوف بتقسيمه الاخر  
وكذا في موصوفها بشرط بتحقيق الحكم وفي الصفة فلا يلزم

الشيء

الشيء بتقسيمه بل بالموصوف بتقسيمه ولا استعماله في ذلك  
ايضا فان شرط الصلوة كالأطهارة مثل موصوف بأنه ليس  
بصلوة هذا هو التحصيل الذي افاده الشارع قدس سره في شرح  
المطالع وانما يبنى الحكم على ما هو ظاهره لظاهره والمقتضات  
من ان المعبر به كل قسم هو من القسم لا يفرق بينه وبين  
عليه وانما هذه الموصوف في ذلك من فري جمل بل هو عام او طمعة  
من الجاهل اعتقاد دونه تشابه بينه وبين مقتضى **فقد** ادعى ما يراه  
وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب **فقد** البديهي على المعنى  
مراد للظهور على ما قاله في النظر وقد يطلق البديهي على المقدمات  
الاولية **فقد** كقولهم لعله **فقد** من كل واحد من البديهي والنظري  
بالتصديق والتصديق بينهما على ان التصديق منقسم الى البديهي  
والنظري وان التصديق ايضا منقسم الى ما وسبق تحقيق ذلك  
بالدليل فلا شك في ترجيح البديهي والنظري من التصديق فان  
البديهي منه ما لا يتوقف على النظر اصلا والنظري منه ما يتوقف عليه  
واما التصديق في تعريفه فسيم اشكال وذلك لان الحكم قد  
يكون غير محتاج الى النظر ويكون تصور الحكم عليه المحكوم **فقد**



اليم ومثل هذا التصديق يسمى بنسبها كما الحكم بان الحكم يحتاج  
الى الحق لا كما كان مع انه يصدق عليه انه يتوقف على نظريه خلاف  
تعريف النظرى ويخرج عن تعريف البديهي فيبطل التعريفان نظريه وكما  
ولجواب بان التصديق عبارة عن الحكم فاذا كان مستغنيا في ذاته عن النظر  
كان بنسبها ذهن في تعريفه لانه لم يتوقف في ذاته على نظريه وهذا هو البديهي  
ما ذكره في تعريفه وما توقفه على النظر اذ لم يتوقف بالواسطه فاما  
اذا جعل التصديق عبارة عن مجموع كما هو من جهة العلم نوى هذا الاشكال  
ففيه فقول ليس كل واحد من كل واحد في قول بديهي ليس كل واحد من  
التصورات بنسبها ولا كل واحد منها نظريا حتى يلزم ان بعض التصورات  
بديهي وبعضها نظري وكذا لا يصح كل واحد من التصورات بنسبها  
ولا كل واحد منها نظريا حتى يلزم ان بعضها بديهي وبعضها نظري وكذا  
جميع بين التصورات والتصديقات اختصارا في العبارة مع الاستشهاد  
في الدليل والامر بما ذكرناه فلا يصح جمع التصورات بنسبها الى  
لما احتجنا الى نظريه في حصول شيء من التصورات وهو باطل قطعا وكذا  
ليس جميع التصديقات بنسبها لانا احتجنا في حصول شيء من التصديقات  
الى نظريه وهو باطل قطعا **فرد** وفيه نظريه **فرد** هذا نظريه **فرد** عظم

هذه

هذه العبارة وان كان المصنف قد فسر في شرح الكشف بعد ما احتج  
الى النظر قال بعض الافاضل في توجيه هذا التفسير بان كان شرا في  
مجهول المشاغل نحو ما الى نظر كان مالا يحتاج الى النظر فهو مطلقا في  
نفسه ولا نظريا **فرد** عظم على بديهيها وقد جمع ايضا بين التصورات  
والتصديقات والمقصود بيان حال كل واحد منها على حدة اذ ليس كل واحد  
من التصورات نظريا اذ لو كان كل واحد منها نظريا لكانت تصورات نظرية  
الدور والتسلسل واما جمع بينهما لانه مشترك في الدليل والاختصار في العبارة  
على قياس ما مر فان قلت جان ان يكون جميع التصورات نظريا وبديهي  
سلسلة الاكتساب **فرد** تصديق بديهي فان يلزم الدور والتسلسل وان  
ايضا ان يكون جميع التصديقات نظريا وينتهي سلسلة الاكتساب الى  
تصور بديهي فلا يلزم دور والتسلسل ايضا فلما هذا البديهي هو متوقف  
على امتناع اكتساب التصورات من التصديقات وبالعكس فان تم  
تم الكلام والاعلان على ان البيان في التصورات يتم بدون ذاته  
ايضا لان التصديق البديهي الذي يتقدم اليه اكتساب التصورات  
موقوف على تصور الحكم عليه والحكم به ونسبة الحكمة وكل  
ذاته نظريه على ذاته التصديق يلزم الدور والتسلسل فان قلت

على تقدير ان يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا يكون  
قولك لو كان كل واحد نظريا يلزم الدور والتسلسل تصديقا نظريا يكون  
كل واحد من التصورات المذكورة فيلزم نظريا ويكون ايضا قولك  
واللازم باطل واللازم مثل تصديق نظريا والتصورات المذكورة  
فيلزم نظرية فيحتاج في حصول هذا التصديقات والتصورات  
الى الدور والتسلسل المحالين فيكون الاستدلال بهذه المقدمات  
محالا قلت هذه المقدمة وتصوراتها امور معلومة لنا بلا شبهة  
في ذاته فيتم الاستدلال بها قطعا فيلزم انهم من كونها معلومة  
لها لا يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا والواقع  
وهذا مؤيد لطولنا **فرد** فلا ينفك **فرد** اذ كان الدور  
مربوبه واحده كما اذا توقف على ب وب على يلزم ان  
يكونا متقدمين على نفسه وحاصل قبل حصول مرتبين وكذا  
لان سابق على سابقه ولو كان في مرتبه سابقا كان مقدما على  
نفسه مرتبه واحده فاذا سبق على سابقه فقد تقدم على  
نفسه مرتبين وقدر علم مال ب **فرد** فان قلت ان  
عيسى بقولكم **فرد** حاصل السؤال ان استحضار امور غير متناهية

في زمان

في زمان واحد وفي ازمته متناهية محال واما استحضار  
في ازمته غير متناهية فليس محال فاذا مر ان الحصول  
الادراكات بطريق التسلسل فان ادعى انه يلزم مع استحسان  
مالا نهائية له اما دفعة واحدة وفي زمان متناه منعنا المالا  
وان ادعى انه يلزم مع استحضار المالا نهائية له اما دفعة واحدة  
وفي زمان متناه منعنا المالا زمة وان ادعى انه يلزم مع استحضار  
مالا نهائية له في ازمته غير متناهية سببا للدور في  
بطلان الادراكات ان يكون التصديق معلومة موجودة في ازمته  
غير متناهية ماضية وحصل لها في تلك الازمنة ادراكات  
متناهية فيحصل لها لان الادراك انظر الموقوف على تلك الادراكات  
التي لا ينهي **فرد** فان الامور الغير المتناهية معدة لتفصيل  
**فرد** قيل علم ان الامور الغير المتناهية هي من العلوم والادراكات  
التي تقع فيها الدراكات الفكرية اعني الاسقاطات الذهنية التي  
فيها عند شئ بينهما فان قلت اذ اردت حصول العلم بالنظر فلا بد  
هناك من علم سابقه عليه ومن ترتيبها والاستشهاد عن بعضها  
الى بعض فالعلوم متناهية ليست بعددات للعلم لانهما جامع



فان العلم باجزاء العرف يجمع العلم بالمعرف والعمى بالقدرة مع العلم بالظهور  
 العلم بالنتيجة فلو كانت العلوم السابقة معدومة لكان العلم بالنتيجة  
 محققا ما اياه لان المعارف تحصل بالاستعداد واستعداد الشيء هو  
 كونه موجودا بالقوة القريبة او البعيدة فيمتنع ان يجمع وهو  
 بالعقل بل لا تنفصلت الواقعة في تلك العلوم عن غيرها  
 للطلب فانها مع العلم لا تنفصل العقل عن العلم فانها مع العلم  
 السابقة اما على وجه لا علم او شئ من حصوله فلا بد ان يكون  
 حادثة محتملة معا عند حصول العلم والطلب وان كانت الاشارة  
 والاشكال السابقة الواقعة فيها غير حادثة عند حصول العلم فكم  
 في احاطة انهم من امور غير متناهية فذات واحد وهو محال  
 فيكون المبدأ ويقطع الاعتراض واجب بانها لا تنفصل ان كانت  
 افكرت معدومة حصول العلم بتسعة الاجزاء معه واما  
 مانفع فيه تلك المعارف اعني العلوم والادراكات وان لم تنفع  
 اجتماعها باسمها مع العلم بكونها ليست تباين اجتماعها مع العلم  
 باسمها من انما تجد من انفسنا في القضايا ان كبرية الكثير  
 المعارف وانما تنفع التي يتوصل بها الى المطلوب انا فكل عند

حصول

حصول المطلوب عن كبرية تلك القدرات السابقة مع العلم بالطلب  
 بل انما يتوصل به حصول العلم عن القدرات القريبة او البعيدة  
 العلم بالاشكال مع ملاحظة المطلوب وحصوله بالعلم والادراكات  
 الهندسية الكثير القدرات جعلها من العلم والادراكات انما عند حصول العلم  
 العلم بالاشكال السابق قد دخل من القدرات البعيدة وهو الاما لا انما في ذلك  
 التصديق وعلم ايضا ان حكمة تلك السابق بعد حصولها وحصولها  
 فينتج العلم بالاشكال من القدرات القريبة البعيدة مع العلم ان كانت  
 قدرات بغيره بوجبه اليقين بهذا التصديق فظهر ان العلم والادراكات  
 السابقة للبحث اجتماعها مع العلم بغيره بل يكتفي حصولها مع العلم  
 كان ذلك الاعتراض في غير ما قلنا وبخلاف الخواص المذكورة  
 وانما حكمها في تلك الامور الغير المتناهية بكونها معدومة لانها محال  
 او في حكمها في عدم لزوم الاجتماع في الوجود وان كانت محاذرة من المحلات  
 في جوار الباطن في الحول فان قلت العلوم السابقة وان لم يجمعها  
 مع العلم مفصلة بالعلم للمحتاج ان يجمعها بجملة او بالقوة كما ذكرنا  
 في مسائل الهندسية فقلت ادراكات النفس وقوة واحدة لا يمكن  
 بجملة غير محال وانما العلم ادراكها اياها دفعة مفصلة فيكون ان يحصل لنفسه

هية

امور غير متناهية مفعلة في امره من غير متناهية ويكون ذلك  
 حادثة لها الان اي حصول العلم بالاشكال عليها بالعلم والادراكات  
 فتوكلها ان لا تكون تلك الامور حادثة بالعلم عند حصول العلم  
 المتوكل عليها بجملة انما انما يكون حادثة بالقوة القريبة فلا بد  
 لتلك من الحول في ذلك وهو المبدأ في حصول العلم بالاشكال  
 قد يتوهم عدم ابتداء به عليه لان انما يتوصل العلم بالاشكال فيكون  
 فلا بد ان يحصل عند بعد التصديق وقبل الحصول بجميع ما يتوهم  
 عليه من العلوم والادراكات وانما ذلك زمان شاه يشع ان يحصل  
 قيم امور غير متناهية وفادة طاهران حصول العلم بطريق التسلل  
 يستلزم ان تكون تلك الامور حادثة في نفسه او في غيره  
 غير متناهية واما انما يتوصل العلم بالاشكال فيكون عليه الامور  
 ما هو مائة مرتبة لم تكن من العلم وانما علم حكمة المبدأ والاشكال  
 فيكون ذلك فيكون قبل ذلك تلك المبادئ البعيدة والاشكال  
 فيها ليست حادثة في الامر القريب ثم هو في الامر البعيد جميع القدرات  
 والتصديقات نظر بان كانت بعض القدرات كحصول المعرفة والبرودة  
 وامثالها وبعض التصديقات كالتصديق بان الشيء والاشكال لا يتوهم

ولا يرتفعات

ولا يرتفعات وان الكمال اعظم من الجوف نظيرها حادثة في العلم  
 وكسبها اما ان يكون جميع التصورات والتصديقات اربعة  
 التصورات اما ان يكون كل واحد منها او كلها نظريا او يكون بعضها  
 وبعضها نظريا فتدبر في النفس ان كان في اثنين الفهم ثالث وكل  
 حال التصديقات للمخ عن هذه الاشياء المتشابهة فان وقع ما بان  
 الاشياء تسعة حادثة من غير اقام التصورات والاشكال  
 ولما كان التصورات والتصديقات امور موجودة لم يتجه ان يقال  
 جان ان لا يكون شئ من التصورات بل علميا ولا نظريا فان النظر  
 بمعنى لا بد من جان ان لا يكون شئ من التصورات بل علميا ولا نظريا  
 كذا لا يعرفه فانها ليس كذا ولا كذا تارة فان من علم في علم  
 الحجة ان امره الذي يدل على كسب التصديقات فانما يتوهم بان  
 يشك في حصول التصورات فان كسب العلم من وجه التوهم  
 كيف وقد علم الامام ان التصورات كذا لا يتوهم بانها  
 كسب في التوهم وانما في التصورات كذا لا يتوهم بانها  
 بحيث يظن علميا اسم انما هو في اسم الذي هو في  
 فانها قد بانيتها ويكون بعضها بسيطة الى بعض البسيط







اخر بعينه حكما مستقضا للعلم الاول فالوقت انما هو للفكرين  
واما التخييل فمشتقان عن اتحاد الزمان المعين والاشياء واقصر على  
بيان الحقائق والافكار الكلية للصدقيات اهلهم ظهور ذلك في  
التصويرات فلو كانت الماهيات في قانون اولي برز ان المقصور  
وان كان معرفته فاصلا لا حول الا لا نقار بالخبرية لكنها متعلقة ولا بد  
من قانون برصع ايم في معرفة احوال اى نظار اريد من الاشارة الى  
نوع من ضرورياتها ان لم يرد ان اكساب النظريات انما يكون من  
الضروريات ابتداء بل اذ ان اكسابها يستلزم الى القديرات اما  
ابتداء وانما هو اسطى لحوال ان يكتب نظرية من نظرية اخرى يكتب  
فان ذلك الاخر من نظرية ثالثة وهكذا لكن لا بد من الانهاء الى  
المقدمات وفعلا لا يورق التسليل فلو اى فكر صحيح وى قلم  
فانعدامه قد عرفت ان الفكر مادة هي الامور المعروفة وصحة  
الحيثية الاجتماعية لازمة للتربيب واذا صحنا كان الفكر صحيحا  
واذا فصحنا معا او فصحنا احدها كان فاصلا فاذا اريد  
اكساب تصوير لم يمكن ذلك من اى تصوير كان بل لا بد من تصور  
لها من سبب مخصوصة الى ذلك التصور المطوكل الحالى والتشريفات  
فكل مطلق من مطلق التصور والتصور بغير ما وصفته يكتب  
فمنها فتر ان اكساب من تلك المبادئ لا يمكن ان يكون باقيا طبقا لاف

لا بد منها من طريق مخصوص له وشرايط مخصوصة يحتاج ولا  
مطلوب الى شيئين احدهما من مبادئ من غير انما في معرفة نظرية  
المقصود الواقع وتلك المبادئ هي شرايطه فان حصل ما به وسلك  
فيما ذلك الطريق اجب الى المطلوب وان وقع الخطا اما ان  
او في الطريق لم يحصل التكفل بفعل جديد الامين كما ينبغي  
الفن **ثمة** ان ظهور القوة التطبيقية اورد التعلق بطرق التقى  
الظاهر هي تصوراتكم وعلى التعلق ابا هو وموافقة ذلك المعقولات  
الفن يعنى الاول ويسلك بالتالى مسلك التسلل فلهذا التقى  
ويظهر كل معنى التعلق لنفس الانسان المسماة بانما حكمة فاستحق  
له اسم من التعلق فتر لانت اشارة الى البعيل لا يعمل الى المعلول  
**ثمة** قيل عليه فعل هذا لا يكون المعقول ضعيفا عن اعادة المعقولات  
فلا يكون العلة المتوسطة واسطة بين الفاعل ومنفصل ذلك  
بل يكون واسطة بين فاعله ومنفصلها كما مر به اول اوجح التمام  
واخرها من تعريف الالة الى القيد الاعين بل هو جاد بغيره  
اى منفعل فذلك الفاعل والجواب انا اذ اوضحنا ان الوجود  
او جرح ولا شك ان الفاعل مدخل ما في وجوده وليس له الا



عليه بان اجزاء العلوم كما فكره في الحاجة لثلاثة الموضوع والبادي السائل  
 وجوب تلك المقصور بالآتي من هذه الشئ هو السائل في الموضوع فاما  
 احتياج اليها لا يتطابق بسببه بعض السائل ببعض انما يتطابق مع بعض  
 السائل الكثير مثلا واحد وكذا الجاهل في جميع اقسام تلك السائل على ما  
 قال في ذلك والاول ان يعرف تلك السائل الكثير على وجهه في السائل  
 جهل الموضوع والبادي من اجزاء العلوم فكل ذلك منه تسامح بنا عن شئ  
 احتياج العلم اليها فلو لا معرفة الاجزاء ومع التعريف ان يتصور المقصور والاول  
 ان السائل في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع والبادي في موضوع باسم يكون مع  
 من اجزاء العلوم ان السائل في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 اولاً ثم وضع اسم العلم بان قال في قوله عليه ان السائل في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 فان العلم والمقاصات انما تتكامل على هذا النحو والاول في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 اولاً ووضع اسم العلم بان قال في قوله عليه ان السائل في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 في الخارج في ذلك في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 ثم تعينت باسم العلم بان قال في قوله عليه ان السائل في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 وان كان بعضه مستخرجاً من بعضه فاحاطة بالقوة فلا استلزام  
 ان يعرف وحده **ان** لو قال ما لا يكون محصياً ولو قال هو في ذلك العلم وان

وغيره

وغيره لان محصياً الكثرة عار عن تشبيه الكثرة **ان** العلم باسم في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 بالسائل **ان** هو العلم في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 يتوقف على تصور تلك التعريفات **ان** لان حقيقة العلم في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 لان حقيقة العلم في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 بتصور تلك التعريفات التي هي اجزائه وان التعريفات تلك التعريفات  
 مجموعة فقد حصل تصور العلم في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 تصور مجموع اجزائه والتصور لا يتغير به ان يتعلق بالشيء حتى يتصور  
 ان يتصور بتصوره ان يتصور بتصوره بل يتصور بان يتصور بتصوره  
 ولما كان تصور جميع تلك التعريفات امر متعدياً لم يكن تصور العلم  
 مقيداً للشيء في **ان** هذا انما هو الجواب عن **ان** اذا استدل على  
 المطلوب بدليل في الخصم ان متعدياً من مقدماته وليست كالأول  
 متعدياً للشيء في ذلك في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 العلم في هذا الاشهاد وان ذكر شيئا يتقوى اليه في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 متعدياً من مقدماته في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 ان في هذا الاشهاد فان ذلك يستلزم نقلاً عما لا بد منه من متعدياً من مقدماته  
 وان في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع

العلم  
 بل هو ان يتصور العلم

في العلم استدلالاً في بعض مقدماته وذلك في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 قوانين الاكتساب اوله وذلك لان الاكتساب انما يتصور في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 الاول انما هو القول في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 قوانين متعلقة باحد هذه القوانين المنطقية المتعلقة بالكتابات  
 والتعريفات فليس هناك قانون متعلق بالكتابات خارج عن المنطق ان  
 بمقدماته في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 او بيان بل كل من تصور موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 وتصور موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 بان لا يفرق وكان ذلك القياس الاستدلال في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 علم وجوده في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 الاول انما هو القول في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 النتيجة وهكذا الحال اذا استثنى في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 بيان في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 قلت ان هذا هو القصد في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 في الكتب قلت في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 في بعضها من خلافه في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع

الآخر

انما هي ككتابتها **ان** انما يستفاد من بعض المقدمات التي هي في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 اكتسبت من بعض المقدمات التي هي في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 ذلك انما هو القانون في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 من المنطق متعلقة من المقدمات في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 قانون آخر اصله في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 قبل عليه انما يلزم ذلك اذا قلنا ان المعارض في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 لقوله هكذا لو كان المنطق متعلقاً بالكتابات لان ما يلزمها او ككتابتها  
 بط اما لا فلو لم يلزم الاستثناء عن تعليله وليس كذلك وانما  
 انما في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 على ان الاحتياج الى المنطق نفسه ومع جهابذة هؤلاء في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 ومرت فانه ان البطاكون بدلياً وكسباً يدعى انما يتصور في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 تتعلق به كونه متعلقاً بالكتابات في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 لان ما يلزمها او ككتابتها وانما يلزمها في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 هذه نتيجة في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 انهم ان يقول في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع  
 اكتساب المنطق في موضوع ما يحتاج اليه العلم في موضوع باسم يكون مع







انما يحصل المراد بتبليغ هذه العلوم كذا المقدم قد شاع واخذ في النظر والترتيب  
وهو ان التعريف الفصل واحد وبالنسبة وحدها وان كان المراد بالتعريفات  
والوصف والاعتدال المتصديقات ان يكون ذلك ذات الوصل التي هي التعريفات  
المتصديات وهو الحد واسم وهو امر فيلزم التعريفات سواء كان مفردا او  
مركبا من تعديدين والوصول البعيد الى التعريفات هو المقادير المتصديات  
من قبل ان تصور است والوصول الى التعريفات هو انواع الحجج التي هي القياس  
والاستقراء والتعريف وهي كبر من القضايا وكلها من قبل التعريفات ايها هو  
يكون نظرا لا اذ لا يكون علمه من شدة فيه كادية وتصويره ذات الخارج  
ان استقلال يحصل الاحتياج كان مقدرها عليه تقديما بالعلية كقدم حركة اليد  
على حركة اليقظان وان لم يستقل بل ان كان مقدرها عليه تقديما بالظن  
الواحد على الاثنين وتقدم التعريفات بالتصديق تقدمها بالثبوت والاثبات  
لذا النوع اعني التعريفات تقديما بالظن على النوع الاخر اعني التعريفات كان  
الاول وان يكون للباقي للعلية بالاول مقدرها بالوضع على الباطن  
المتعلقة بالثبات في احد جهات استعداده التصديق ان كان التصديق  
لا يستدعي تصور الحكم عليه بله الحقيقة بل يستدعي تصور بوجه ما  
سواء كان بكنه حقيقة او باظهاره في علمه كذا ان لا يستدعي تصور الحكم

بالظن

به بكنه الحقيقة بل يستدعي تصور مطلقا اعني ان يكون بكنه او بوجه  
اخر كذا ان لا يستدعي تصور النسبة الحكمية الا بوجه ما سواء كان  
بكنه او لا وان كان لا يستدعي الحكم كالحكامية لا تقوية او بكنهية  
شغل في نسبة شياء اخرى والاعرف كنه حقايقها كنه عليها وانما الحكم  
ولا كنه النسبة التي فيها كنهها كنه في نوعه والي ان لم يكن من الاول  
النسبة الحكمية وبالنسبة يقع النسبة او ان في غيرها اما ان يكون الحكم  
في الموضوعات النسبة الحكمية فيلزم ان يكون لقوله لا امتناع الحكم من قبل  
منه وذلك لان قول الحكم ان كان معطوفا على قول الحكم  
كان المعنى والاصل في التصديق من تصور الحكم اي من النسبة الحكمية  
لا امتناع النسبة الحكمية في الواقع بدون تصورها وهذا معطوفا  
وان كان معطوفا على تصور الحكم عليه كان المعنى والاصل في  
التصديق من تصور الحكم اي النسبة الحكمية لا امتناع النسبة الحكمية  
في الواقع بله النسبة الحكمية وهذا ظاهر فساد اما ان يكون الحكم  
في الموضوعات النسبة او ان في غيرها فيكون المعنى والاصل في التصديق  
من تصور الحكم اي الانقاع وانما في الامتناع الانقاع بدون تصورها  
وعلى هذا يلزم ان يكون التصديق متوقفا على تصور الانقاع والامتناع  
هو بكنه كالحقيقة فان قلت هناك وجه رابع وهو ان ياد بالاول

الانقاع وهو بكنه قطام ان التصديق هو ان الحكم يطبق على النسبة  
وعلى شاعها حاصل هذا الوجه ايضا قال الامام في المحقق في التعريف  
من هذا الظاهر ان ياد انما هي من قوله فيقول قول بان كل تصديق  
لا بد فيه او يقع في ذلك الاعتراف اما تقديرا بالاول اعترافا بان يقال ان  
التصديق لم يقل بان كل تصديق لا بد فيه من تصور الحكم حتى يتبين من  
عليه من ان الحكم لو اريد به انقاع النسبة لكان تصور الانقاع  
في الحقيقة التصديق ولو اذ اخر تصور اربعة بل قال ان كل تصديق  
فيه من تصور الحكم عليه الحكم به والحكم وهذه العبارة صحيحة في  
احدها ان يحصل قول الحكم معطوفا على الحكم عليه يكون المعنى والاصل في  
التصديق من تصور الحكم ومع ذلك ما ذكرتم في الثاني ان يحصل قول الحكم  
معطوفا على تصور الحكم عليه فيكون المعنى والاصل في التصديق من تصور الحكم  
معنى الانقاع لم يلزم محذورا اصل بان الحكم نفسه جزء من التصديق لا ان  
تصديق ما فيه وهو ان تصور الحكم جزء من امر او التصديق ثم في عبارة المحقق  
حيث طرح فيها ان التصديق في التصديق تصور الحكم ولو كان الحكم معطوفا  
الانقاع في ذلك والتصديق على اربعة لكان الحكم الامام في الحكم عليه  
الانقاع لا ان كانا هو من هيب الاول وسماه تصور فادعى ان كل تصديق  
لا بد فيه من ثلث تصورات تصور الحكم عليه وتصور الحكم به وتصور

هو الحكم

هو الحكم وحيث لا يتم ما ذكره انقاع في عبارة المحقق في التصديق  
منه بسلام ان انقاع قول الامام ان لا يكون فوجب ان يرد بالحكم وثالث  
العبارة النسبة الحكمية لا الانقاع والاول اذ اعني التصديق عند  
على اربعة واما تقديرا بالاول بان يقال لا يتحقق ان يكون قول الحكم معطوفا  
على تصور الحكم عليه في الوجوب ان يقع لا امتناع الحكم من قبل احد  
على هذا في الامام ان الحكم عليه الحكم به ولو جعل الامر على امرين  
كما في تعريفات هذا الفن لظهر الفساد من وجه آخر وهو عدم انقاع  
الاول على الثاني لان الاول لا يثبت الا الامر في التصديق في كنهية  
والتصديق يلزم ان يكون ذلك الحكم والامر فيقول الامام في قوله في التصديق  
هي من مقدم التصديق على التصديق في التصديق في التصديق في التصديق  
منطوق ايراد عندها الحقيقة لان المتعلق اذا كان نحوها في الحقيقة  
شغل بالانقاع لان حيث هو منطوق لا حيث هو متعلق فلو كان  
توقف اداة المعنى واستغناء على الانقاع او في التصديق في التصديق في التصديق  
يجوز ان تصور او التصديق بالانقاع في التصديق في التصديق في التصديق  
الانقاع في كنهية ذلك واما اذ اراد ان يحصل هو نفسه احد الحكمين  
الذين يثبتان ليس الانقاع هنا من امره بل ان يمكنه تعقل الانقاع











التحقيق لا يثبت ما هي من النفس واللاتم اذا لم يجعل يكون  
 هذه الصفة لم يجعلها هذه الصفة المقتضية للصفة المطلوبة  
 الا في بعض اشكالها الطائفة انما هي انما هي في بعض اشكالها الطائفة  
 قطعا في بعض الاشكال من الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 التفتيد في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 كان هنا وضع واحد لانه الانسان على الحيوان اذا خضع او وضع متعدي به  
 اجزاء اللفظ والمحل في كل اجزاء مثل اجزاء اللفظ والمحل في كل اجزاء  
 آخر فاذا افترضنا المعين معا كان في اللفظ والمحل في كل اجزاء  
 اللفظ والمحل في كل اجزاء في كل اجزاء في كل اجزاء في كل اجزاء  
 العبودية كمن ليس في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 صفة لانه الصفة ليست دافعة في الخارجة عنها وكذلك لفظ الله  
 قول في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 كجاءت على اللفظ في كل اجزاء في كل اجزاء في كل اجزاء في كل اجزاء  
 انما لفظ الله في كل اجزاء في كل اجزاء في كل اجزاء في كل اجزاء  
 المقصود في كل اجزاء في كل اجزاء في كل اجزاء في كل اجزاء  
 لانه لفظ المقصود لانه لفظ المقصود لانه لفظ المقصود لانه لفظ المقصود

والنفس

في النفس بغير وجودها ولم يتبين لانه لم يتبين في بعض الاشكال  
 واللاتم ايضا واما اعتبار النفس واللاتم بدلالة الطائفة في بعض الاشكال  
 اليهم في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 على معنى الطائفة في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 حتى اذا فصلت في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 انفس اللفظ في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 واما ان يكون في التركيب اللاتمة على جزء من اجزاء هذه العال في بعض الاشكال  
 بالاعتقاد في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 انظر الى كل واحد من الالات انفس لانه عدم التركيب في بعض الاشكال  
 نظر الى النفس مثلا كان هناك اول نظر اليه والاول مستبعد عن ذلك  
 لم يتبين له في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 ولان في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 تركيب اللفظ في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 بان التركيب في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 فليس هناك زيادة الالتباس بين الالات في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 ولا في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال

فليس هناك زيادة الالتباس بين الالات في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 بالنسبة الى المعنى في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 الشيخ اسطر في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 الالات في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 تحققت باعتبار بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 الوجود في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 اعتبار الطائفة في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 وان استلهمت الطائفة في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 لجوان ان تكون في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 ولا في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 الالات في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 اللفظ اذا في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 مدلوله مطابق في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 يكون من هذه الالات في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال  
 بل ان موضوعه في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال في بعض الاشكال

لانا















لا ينفصل عما في غير المتكلم من الاستفهام فاد الوضوح المقصود بالاصلي  
نفسه المناسبة فرعية والامر في ذلك سهل والتمسك لانهما على  
التركيب هو كونه انفسه في كل واحد من المتكلمين الذي انما هو ليس هو  
العمل كونه لانه لا ينفصل عن غيره مستقر في الوجود كونه مقدر للبعد والاول  
بخصيصه بل المطلوب به هو كونه انفسه في الخارج بشارته التي لا ينفصل عن  
الامر بل العمل الذي انما هو المطلوب بالامر في كل واحد من المتكلمين  
ادركه والامر كما ذكره ويجوز انما هو من غير ان ينفصل عن العمل كونه  
كما فعل بعضهم في بعض اجزاء اخرى من الامر انما هو المطلوب به هو كونه مقدر  
للمعنى باعتبار استعماله في العمل الذي هو في الامر كونه مقدر لغيره وان  
فيستقر في امره ولو اردنا انما هو المطلوب به هو كونه مقدر لغيره وان  
انما هو المطلوب به هو كونه مقدر لغيره وانما هو المطلوب به هو كونه مقدر لغيره وان  
وانما فعله مع عدمه في امره وانما هو المطلوب به هو كونه مقدر لغيره وان  
الفعل اذا ما فعله في امره فانما هو المطلوب به هو كونه مقدر لغيره وان  
دلالة وضعية فاما ان يكون المقصود حصول شيء في الامر من غير  
شيء في امره لا يستفهم فاما ان يكون المقصود حصول شيء في الخارج او  
فيما لا يكون له استعمال في امره فانما هو المطلوب به هو كونه مقدر لغيره وان

بالجانب

بالجانب لانه لا ينفصل عما في غير المتكلم من الاستفهام فاد الوضوح المقصود بالاصلي  
نفسه المناسبة فرعية والامر في ذلك سهل والتمسك لانهما على  
التركيب هو كونه انفسه في كل واحد من المتكلمين الذي انما هو ليس هو  
العمل كونه لانه لا ينفصل عن غيره مستقر في الوجود كونه مقدر للبعد والاول  
بخصيصه بل المطلوب به هو كونه انفسه في الخارج بشارته التي لا ينفصل عن  
الامر بل العمل الذي انما هو المطلوب بالامر في كل واحد من المتكلمين  
ادركه والامر كما ذكره ويجوز انما هو من غير ان ينفصل عن العمل كونه  
كما فعل بعضهم في بعض اجزاء اخرى من الامر انما هو المطلوب به هو كونه مقدر  
للمعنى باعتبار استعماله في العمل الذي هو في الامر كونه مقدر لغيره وان  
فيستقر في امره ولو اردنا انما هو المطلوب به هو كونه مقدر لغيره وان  
انما هو المطلوب به هو كونه مقدر لغيره وانما هو المطلوب به هو كونه مقدر لغيره وان  
وانما فعله مع عدمه في امره وانما هو المطلوب به هو كونه مقدر لغيره وان  
الفعل اذا ما فعله في امره فانما هو المطلوب به هو كونه مقدر لغيره وان  
دلالة وضعية فاما ان يكون المقصود حصول شيء في الامر من غير  
شيء في امره لا يستفهم فاما ان يكون المقصود حصول شيء في الخارج او  
فيما لا يكون له استعمال في امره فانما هو المطلوب به هو كونه مقدر لغيره وان

والعقلية

يستفاد من قوله من غير المقصود حصول شيء في الامر من غير  
شيء في امره لا يكون له استعمال في امره فانما هو المطلوب به هو كونه مقدر لغيره وان  
انما هو المطلوب به هو كونه مقدر لغيره وانما هو المطلوب به هو كونه مقدر لغيره وان  
وانما فعله مع عدمه في امره وانما هو المطلوب به هو كونه مقدر لغيره وان  
الفعل اذا ما فعله في امره فانما هو المطلوب به هو كونه مقدر لغيره وان  
دلالة وضعية فاما ان يكون المقصود حصول شيء في الامر من غير  
شيء في امره لا يستفهم فاما ان يكون المقصود حصول شيء في الخارج او  
فيما لا يكون له استعمال في امره فانما هو المطلوب به هو كونه مقدر لغيره وان

انما لا يخفى العقل من فطرته وبذلك اتفقوا فان العقل لا يمكنه ان  
تعالى لكن هذا لا يمنع العقل من حصول تصور وتصويره وحصوله في العقل  
ذات الله الى ما كان وما لم يكن وتصويره وحصوله في العقل لا يمكنه ان  
تعالى وكما ان العقل لا يمكنه ان يتصور ما لم يكن في نفسه او في غيره  
الحاجية والذاتية لا انما هو في الخارج فهو في الخارج  
وكل ما في امره في الذهن فهو في الخارج فهو في الخارج  
منها انما لا يمكنه ان يتصور ما لم يكن في نفسه او في غيره  
في تصور امره انما لا يمكنه ان يتصور ما لم يكن في نفسه او في غيره  
العقل هو انما لا يمكنه ان يتصور ما لم يكن في نفسه او في غيره  
ما في الامر انما لا يمكنه ان يتصور ما لم يكن في نفسه او في غيره  
هذه الكلية انفسية مع امتناع صدقها على شيء لا يمنع العقل من حصولها  
في غير الامر لا انما لا يمكنه ان يتصور ما لم يكن في نفسه او في غيره  
شئ في امره انما لا يمكنه ان يتصور ما لم يكن في نفسه او في غيره  
الجزء في حال انفسه في العقل اعني امتناعه عن غير العقل انما لا يمكنه  
وعدم امتناعه عنه ففعلنا انما لا يمكنه ان يتصور ما لم يكن في نفسه او في غيره  
لجميع الاشياء الذاتية والحاجية المحققة والمقدرة فافعلنا في الكلية

انما















بين تمام المشترك وبين نوع ما مبين انه لا يجوز ان يكون تمام المشترك  
وذلك النوع المبين تمام المشترك والافعال جنسا داخل في القسم الثاني  
ذلك النوع مبين للاهمية فلا بد ان يكون بعضا من تمام المشترك في  
فصلها تمام مشترك فان مبين انه لا يجوز ان يكون هو تمام مشترك في  
النوع لان النوع النوع هو باو تمام المشترك الاول مبين انه لا يكون هو  
هو عليه ان الكلام من الاجزاء المحلولة فلا يكون مباينا له وانما  
كون تمام المشترك اتفاقا بعينه هو تمام المشترك الاول كما اذا قيل ان  
بعض تمام المشترك الذي هو صافية اما ان يكون مشتركا بين تمام المشترك  
الثاني وبين نوع ما مبين انه اول والثاني يكون فصل المشترك هو تمام  
المشترك اتفاقا والاول كما ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين  
الذي هو باو تمام المشترك اتفاقا وهو من النوع المشترك واما ان يكون  
بعضا من تمام المشترك فهذا تمام المشترك الثاني ان يقال لا يجوز ان يكون  
هذا الثالث بعينه هو الاول بان يكون باو الماهية نوعا متباينا  
لما هيته ويشاهد انهما في تمام المشترك بين الماهية وذلك واما

وذلك

ذلك تمام المشترك المذكور في النوع الاخر ويكون الجزء الذي هو بعض  
تمام مشترك موجودا في كل نوع من النوعين وان كان واحد من كليهما  
فلا يكون فصل جنس هذا النوع مما لا يدعي له الا ان ثبت ان لا يجوز ان يكون  
الماهيته واحدة جنسا فلا يكون اسما اخر والاخر ولم يثبت ذلك حينها  
فلا بد من ذلك هذا النوع والاشياء بل على آخره وان يقال ان الماهية  
اذا لم يكن تمام المشترك بينهما وبين نوع ما من النوعين المتباينين  
ان لا يكون مشترك اصل بينهما وبين نوع ما مبين ان كان مبين انهما  
واما ان يكون مشترك بين ماهية وبين نوع ما من جنس ما هيته  
بسيط لاجزاءها فيكون هذا الجزء من الماهية من الماهيات  
وكما في هذا الجزء فيكون فصل الماهية فان ثبت فصل هذا الجزء من الماهية  
في الفصل واحد فان جزء الماهية لا يجوز ان يكون جزء من مجموع ما هيته كما  
ذكرتم فيكون مبين الماهية على ان لا يكون فصلها فصلها فليكن  
في كون الجزء فصل الماهية مجزئا من الماهية بل لا بد ان يكون تمام  
المشترك بينهما وبين نوع آخر ومنه الى البعض تمام مشترك مساويا  
والظاهر في العبارة ان يقال ان ينقسم الى تمام مشترك مساويا

من الاجزاء وجب ان يكون تلك الاجزاء متساوية وهذا مشترك  
والبعيد وهذا مشترك عليه بان قواعد القى عامة شاملة للمفردات  
كلها سواء كانت متحدة او لا فلا يكون تحقق الوجود حصفا فحق  
به فالقول ان يقال ان ينقسم الى البعيد والقريب لا يتصور البعيد  
المبني على الشاكات الوجودية وان الماهية اذا اركبت من امور متساوية  
كان فحين كل واحد منها للماهية كغير الاخر فلو كان على بعضها  
فلا بد ان احدها اعتبارا وانما ان القريب والبعيد ما يفصل بينهما  
اشاكاات الجنسية وتوابعه ان الانقسام اليها متصور في ذلك  
ايضا فانما اذا فرضنا ماهية مركبة من جنس وفصل فرضا ذلك  
مركبا من امرين متساويين فان كل واحد من الامرين المتساويين فصل بين  
الجنس وبين اشاكاات الوجودية مختلفة في القيمة فيمكن ان يقال ان فصل  
الجنس للماهية عام في كل واحد من الاشياء التي كانت جميعا هو فصلها  
لها وان غيرهما من بعضها هو فصلها فلا لا الانقسام عما ذكره استيعاب  
فان تحقق الوجود يقتضي زيادة الاعتبار في التفريق في بعض الاشياء  
ويحل معرفة ما عداه على التقاطعية واما المتغيرات فلا لا انما هي فصلها  
من من خارج الاشياء وهذا الاستدلال على اشتراك وجود الماهية المشتركة  
من امرين متساويين مما يقتضي الاستدلال على اشتراك وجودها

المشترك وهذا وان لم يكن لها جنس وهذا وذلك بان يتركب الماهية مثلا  
من امرين متساويين ومتساويين الماهية فيكون كل واحد منهما فصلها  
اجزاء الماهية في الجنس والفصل بان يكون بعضا جنسا وبعضها فصل او يكون كلهما  
فصل او مبين ذكره في الماهية وهذا الكلام في اجزاء الماهية وهذا قد بينا قريبا  
حينئذ في انه لا يمكن ان يكون الجنس الاخر والفرقة بين كماله وان يكون  
باني شرا هو انما يطلب وهذا اذا سئل من الانسان باني شرا هو كان المطلوب  
غيره في الجملة سواء كان مبينا في الجملة ما عدا او من بعضه وسواء مبين  
ذاتيا او غير ذاتي فيجب ان يفتقر الى فصل او يفتقر الى فصل او يفتقر الى فصل  
والسواء في ذلك وقابل الابداد وانما هي متساوية ايضا وهذا قيل ان  
في وجهه لم يقع الخواص بالخاصة وفتح بالفصل المذكورة وكلها اذا قيل ان  
جوهر هو في ذاته في جميع تلك الفصول ايضا واما اذا قيل ان جنس  
هو في ذاته لم يقع الخواص الا بما على القابل الابداد ذاتيا ايضا واذا قيل  
ان يكون هو في ذاته في بعض النواحي والخواص وهذا كما هيته في الفصل  
او الفصل الاخر وهذا انما مثلها لا امتناع في كسبها من الجنس والفصل  
والا لم يكن الجنس او جنسا عاما ولا الفصل الاخر فصل اخر

من الاجزاء







الاختصار ويكون غير متين فصار الى نظري يقتصر الى اوسط والى يميني يقتصر  
 الى ايساري يسمى تصوراً نظرياً ولا يوسط **اول** وقد يقال ان المتين على الاطلاق **اول**  
 هذا هو المقدم المسمى بالمعبر في الدلالة على الاختصار فان لو لم يكن شيئاً ما كان  
 الوجود الخادج على معنى انه متين وجوداً متيناً في الخارج متيناً على  
 اشئ لا اولاً كالحديث الجسمي ويسمى زواجا حقيقياً واما ان يكون  
 جسماً لوجوده فلهذا على معنى انه متين حصول اشئ اثنان في الوجود  
 متيناً على معنى اشئ الاول فيه وعاصمه انه متين ادراكاً لثبات  
 بدونه ادراك الاول ويسمى زواجا ذهنيّاً واما ان يكون ذا النظر  
 اماهية من حيث هو على معنى انه متين ان توجد بعد الوجود  
 متيناً على ذلك لانها لا يتناول وجوداً كانت معه عوصوفه و  
 يسمى هذا الاقدم الماهية وان قلت لا اقدم الماهية من حيث هي  
 بحيث ان يكون لا زواجا ذهنيّاً الى ان الماهية اذا وجدت في الوجود  
 وجب ان يكون ذلك الاقدم فيه ايضا فيكون الاقدم الماهية لا زواجا  
 قطعاً فيكون يتناول معنى الاختصار لا يجوز انقسامه الى الاقدم  
 الماهية <sup>بالمعنى</sup> والآخرين فقلت الواجب في الاقدم الماهية ان يكون بحيث

اذا

اذا وجدت الماهية في الوجود كانت متينة به ولا يلزم  
 من ذلك ان يكون الاقدم من كل ما تصور به فان ماهية الثلث  
 اذا وجدت في الوجود كانت عوصوفة يكون زواجاها الثلث على  
 التامتين ومع ذلك يمكن ان لا يكون للذهن شعور بمفهوم المساواة  
 المذكورة فكل من الجسم يتوكلها الماهية المثلث فليس كما كانها  
 من الماهية المذكورة في الوجود بحيث يكون من كل ما كان كوناً  
 على كنهه صفة جارية لها صفة حيث يمكن ان لا يجلت شعورها الجسم  
 من ادراكها على ادراكها فهو غير متناهية بل يجوز ان يكون الاقدم  
 الماهية بحيث يلزم من تصورهم الجسم بالذات في نفسها وان لا يكون  
 كذلك فصح الانقسام الى المتين بالمعنى الماهية وغير المتين وان  
 يكون بحيث يلزم من تصورهم اي ماهية تصورها يكون فيها  
 المعنى الاخر ولذا لا يكون لهذه الحقيقة **اول** والمعنى الاول اعم **اول**  
 اعتد عليه بان المعبر في الاول هو كون تصورهم كافياً في الجسم بما  
 الذي هو المعبر في الثاني هو كون تصورهم كافياً في تصور الاقدم  
 ولهذا المقدار لم يتبين كون الاول اعم او لم يتبين تصور المتين كافياً

في تصور الاقدم ولهذا المقدار لم يتبين كون الاول اعم او لم يتبين تصور  
 المتين كافياً في تصور الاقدم ولا يكون التصور من معاً كافياً في الجسم بما  
 الذي هو المعبر في الثاني من دليل غير المتين بالمعنى الثاني بما يكون  
 تصور المتين كافياً في تصور الاقدم ولا يكون التصور من معاً  
 كافياً في الجسم بما الذي هو المعبر في الثاني من دليل غير المتين  
 المتين بالمعنى الثاني بما يكون تصور المتين كافياً في تصور الاقدم  
 بالذات كما كان المعنى الثاني اخيراً من الاول بل شبيهة لكن ليست  
 هذا التفسير في كل مرهم **اول** وتولوا فقط يخرج الجنس من العلم العام  
**اول** لو كان يخرج فصول الاجناس كالحساس وما فوقه لكن المقيد  
 الاخير يخرج النسب فقط اعني فصول الاعمال والاجناس **اول**  
 استد اعجاب الفصول اليه **اول** يخرج النوع والفضل من خروج  
 النوع من الفصول الى شبيهة فيه وكذا يخرج فضل النوع كـ  
 اثنان واما فصول الاجناس اعني فصول الكيفية لا يخرج  
 بالقياس الاخر فهو وانما كانت هذه التفرقات موصولة  
 الماهيات اما حقيقة اي موجوده في الاعداد واما اعتبارية

اما

اما الحقيقات فالتي بين ذاتياتها وعرضياتها في غاية الا  
 شكال لاكتساب الجنس بالعرض العام والفضل بالخاصة  
 فيستعين القارئ بين حدودها ورسومها الستات بالحدود والرسوم  
 الحقيقة واما الا اعتباريات فلا اشكال في انها لا يكون هي لخل  
 في رسومها ونموذجاتها اما حسن ان كان مشتركاً والفضل  
 ان لم يكن مشتركاً وكل ما ليس لخل في رسومها ورسومها ان  
 اشتاء بين حدودها ورسومها المستويات بالحدود والرسوم  
 الاسمية **اول** حصلت رسومها اولاً ووضع اسمها  
 وصفت اسماءها بازاءها **اول** كما خرج بقولنا في الاخرى  
 ما كانت الجنس من كذا شفا **اول** فيكون **اول** في هذه التفرقات  
 التي هي فصول تلك التفرقات التي وضعت الاسماء بها  
 بالذات **اول** الاسمية للحيات لا رسومها اسمية لها ان  
 لو كانت تلك الاسماء موضوعة لمعومات اعم من لزمات  
 مساوية لان المعومات المذكورة في هذه التعريف كانت  
 رسومها اسمية لها **اول** وفي غرض الكليات **اول** في سبق  
 القسم قد يشاهدون فيكون النطق مثل من يكون به



اتطابق والمعتبر هذه المساحة تنها على تلك المفارقة  
 لا يصرف عن أفرادها لانسان بالموطاة بل انما ينظر  
 على أفرادها اعنى يظن ويعد ونظف خالدا بالموطاة  
 فيكون كليا بالقياس اليها واما بالقياس الى افراد الانسان  
 فمنه انما يظن ان كسبه فيكون ذلك انما يظن ان كسبه  
 كليا بالقياس الى افراد الانسان لانه عليه بالموطاة وقس عليه  
 المتعدد والشيء يظهرها وبعضهم جعل المثلثة اقسام على  
 الموطاة وعلى الاشقان وعلى الترتيب وما كان مودعا في  
 واحد كان جعلها قسما واحدا <sup>فان</sup> يكون اقسام الترتيب  
 على مقتضى تقسيمه لاجل هذه <sup>فان</sup> هذا في غاية الظهور لان القسم  
 يجب ان يكون مقبولا في كل واحد من اقسامه فاللذم اذا قسم الى  
 خاصة وعرض عام فالقسمان من اللذم الذي هو خاصة واللذم  
 الذي هو عرض عام والمفارقة اذا قسم اليها كان القسمان المتفاوتان  
 الذي هو خاصة والمفارقة الذي هو عرض عام فالخاصة والعرض العام  
 اللذان وقعا قسمين للذم غير الخاصة والعرض العام اللذين وقعا  
 قسمين للمفارقة فاقسام الكل الخارج اربعة على مقتضى تقسيمه ومن

اولاد

اولاد صرف في قسمين وحسب عليه ان يقسمه او لا الى <sup>الخاصة</sup>  
 والعرض العام ثم يقسم كل واحد منهما الى اللذم والمفارقة  
 حيثما اخذها الكل في خمسة اقسام وقد يعجز المرء بان لا  
 القسم الخاصة والعرض العام باعتبار الاختصاص بما هي عليه <sup>فان</sup>  
 وعدم الاختصاص لها والمفارقة القسمين اليها <sup>فان</sup> الاعتراف  
 بعدم ان مفهوم الخاصة في اللذم والمفارقة ما يقتضيه <sup>فان</sup>  
 وان مفهوم العرض العام فيهما ما لا يقتضيه لهما <sup>فان</sup> ويعجزها فقد  
 يحصل ان اقسام الاربعة الى معينين بظنهم يوجد كل واحد منها  
 في اللذم والمفارقة فصاد الكل الخارج منقسم فيها فان لو فظنا  
 ان القسم كان الى اقسام اربعة <sup>فان</sup> لا يلاحظ حصل تلك الاقسام <sup>فان</sup>  
 الى اثنين فالتاريخ نظر الى نظام الحكم بعدم محته <sup>فان</sup> يصرف  
 الصم لانه نظر الى اربعة الاقسام في اللذم فكذا ذلك في تقسيمه  
 بل انما هو في خمسة <sup>فان</sup> وما عدا ذلك <sup>فان</sup> الجواب <sup>فان</sup> في تقسيمه  
 صمنا على سبيل التبعية اذ قد سبق انه ليس له احد <sup>فان</sup>  
 غير متعلق بالجزئيات فلا بحث له عن احوال الجزئيات  
 لكنه يصور مفهومه اعنى المقتضى الذي <sup>فان</sup> يقتضيه <sup>فان</sup>

سيدك وبين النسبة بين مفهوميه تميزا للتصور <sup>فان</sup>  
 بين النسبة بين الاشياء والمفارقة <sup>فان</sup> التصور <sup>فان</sup> اما ان يكون  
 متصفا بالوجود في الخارج <sup>فان</sup> هو الذي هو الوجود <sup>فان</sup> هو الوجود  
 العام المعتد به في الخارج <sup>فان</sup> هو الذي هو الوجود <sup>فان</sup> هو الوجود  
 كما سيدك اعني قوله والاول كالبداية تعالى فلا يجبه ان يقال  
 ان اذا كان الامكان العام كان متناوذا للمتنوع مقابله وان  
 اذا كان الامكان الخاص فلا يتصل مع تحته الواجب لخاصة  
 الكلي اما معلوم في الخارج وهو قسمان متصفا بالوجود وفيه  
 الوجود فيه واما موجود غير متصفا بالافراد وهو ايضا قسمان  
 واما موجود متصفا بالافراد وهو ايضا قسمان فالخاصة <sup>فان</sup>  
 في ستة <sup>فان</sup> كالكوكب <sup>فان</sup> في ستة <sup>فان</sup> كالكوكب <sup>فان</sup>  
 مثلا له للكل المتناهي الافراد وغير متناهي الافراد ومواقع في المتن  
 من الكوكب التسعة والنسور الناطقة فانه ان الافراد  
 الكليتين المذكورتين <sup>فان</sup> على كل واحد <sup>فان</sup> على كل واحد <sup>فان</sup>  
 بقدر <sup>فان</sup> العلة <sup>فان</sup> العلة <sup>فان</sup> العلة <sup>فان</sup> العلة <sup>فان</sup>  
 العدد عند <sup>فان</sup> فانه لو كان مفهوم من مفهوم <sup>فان</sup>

فلا

فاذا اظهر التباين بين مفهوميه ما ظهر التباين بين كل منهما وبين  
 المجموع المركب منهما ايضا والخاصة ان مفهوم الحيوان اعني الجوهر <sup>فان</sup>  
 لا يتبادر الى الخاطر المتحد بالافراد ان امره ضد العقل <sup>فان</sup>  
 اعتبارية هو كونه غير متناهي من اشركه فبنسبة هذا التعارض <sup>فان</sup>  
 بالكلية الى ذلك المعروض في العقل كنسبة البيان الى التعارض <sup>فان</sup>  
 في الخارج ايده فاذا اشتق من البياض الابيض <sup>فان</sup> بالموطاة  
 على الترتيب فاذا مفهوم هو الترتيب وعارض هو مفهوم الابيض <sup>فان</sup>  
 مجموع مركبان المعروض والمعارض وكذا ذلك اذا اشتق من الكلية  
 الكل المتحد بالموطاة على الحيوان كان هناك مجموع مفهوم <sup>فان</sup>  
 الحيوان وعارض هو مفهوم الكلي ومجموع مركبان المعروض والمعارض <sup>فان</sup>  
 وكان مفهوم الابيض من حيث هو ليس عن مفهوم شوب <sup>فان</sup>  
 له بل هو مفهوم خارج عنه وصالح لان يحمل على الترتيب وعلى غيره  
 كذا ذلك مفهوم الكلي ليس عن مفهوم الحيوان ولا غيره له بل هو  
 مفهوم خارج عنه وصالح لان يحمل على الحيوان وعلى غيره <sup>فان</sup>  
 التي تفرقها الكلية في العقل <sup>فان</sup> فالاول <sup>فان</sup>

الحيوان



من حيث هو قائل عليه ان كان مفهوم الحيوان من حيث هو كيانا  
 حقيقة فعلى هذا لئلا يقال ان ذلك الحيوان جنس كان للمفهوم  
 الحيوان من حيث هو جنسا طبيعيا فلا فرق اذ بين مفهوم  
 الكلى الطبيعي وبين مفهوم الجنس الطبيعي فالصواب ان يقال  
 ان مفهوم الحيوان من حيث هو مفهوم من مفهوم الكلى  
 او صالح لكونه مفهوما لا كلى طبق ومن حيث هو مفهوم  
 مفهوم الجنس او صالح لكونه مفهوما لا كلى طبق من مفهوم  
 في الطبيعي هل صيغا لغراض مع المفروض فلا اشكال اذا  
 انما من بعد بطريق القياسية دون الجزئية كما في العقل  
 والايديا اتحادا الطبيعي والعقلي ولا يلزم ان انطقوا  
 انما بحث عند معنى انهم داخل مفهوم الكلى من حيث  
 هو بل اشارة الى اعادة مخصوصة وتويرد عديدة احكاما  
 ليكون تلك الاحكام عامة شاملة لجميع واصولها  
 مفهوم الكلى راد الكليد انما هو صيغة راد اي صيغة  
 الكلى وانه بالاسماء المشتقة منه فان نسبة الكليد الى النسبة

القرب

الضرب والاصار بيده الى انما سبب في الكلى الطبيعي موجود في الخارج  
 اقول ان قد يكون موجودا فيه لان كل كلى طبيعي موجود في الخارج اذ  
 من الكليات الطبيعية ما هو المتبع لوجوده فيه كشرط انما هو ما  
 هو معدوم يمكن كالعقلاء قوله من اشتراك في ان يكون له البحث من  
 الكلى الطبيعي انما خارج عن الكلى بل هو من مسائل الحكمة قوله فلا وجه  
 قوله بل عليه الوجه فيه ان بيان وجود الكلى الطبيعي بكيفية اولى  
 اشارة مع ان معرفة وجوده نافعة في الاشكال المتوخة لقوله  
 بخلاف انما قيس ان هناك يطول الكلام والافضل فكذا انما  
 المصنف يريد الاول قوله الاخيرين قوله فان لم يصلح على شيء اصل  
 فغير اشبا بان قوله ان من شأن الاشياء والامكن بالاشياء انما  
 لا يصلح ان على شيء اصل لا في الخارج والى انهم فان جعل  
 يشين وجب ان يكون بين تقييدهما بيان جزئي على ما سبأ  
 وهو بطلان الاشياء والامكن انما يتساويان وان لم يجعل بين  
 المتباينين فقد دخل في تعريفها والاسس ما وجب عليه تخفيف  
 ان عوى بالكليات الصادرة عن نفس الامر على شيء من الاشياء

بالفهم وفاد انما له بالكتابة وبطلان لم يتعد الجزئي الحقيقي  
 تعدد حقيقيا ولم يتجاوز تعابير حقيقيا بل هناك تعدد تعابير  
 حسب الاعتبارات والكلام في الجزئيين المتباينين تعابير  
 حقيقيا كما هو متبادر من الصراحة لا في جزئ واحد اعتباره متحدة  
 ولو عجزت واصبحت حجاب والاعتبارات جزئيات متحدة  
 لزم ان يكون الجزئي الحقيقي كليا فانا اذا اشبهنا ان من الكليات  
 الصالحة وهذا الطويل وجد المعاني كان صاها على والى الحقيقة  
 جزئيات متحدة بصرف كل واحد منهما على ما عليه من الجزئيات  
 المتكثرة فلا يكون مانعا مفروض اشتركة من كثيرين كليا متسا  
 و امثال هذه الامور لا تخلو بتعمقها على العارضة وتقتضها  
 لدواعي الخاصة بغور باقية من مشروها نفسا وسيات اعادها في  
 او به عليه ان صنف بعض الاشياء ليس له خاص فكله بعض الاشياء  
 الا انما في قوله ان صنف بعض الاشياء ليس له اطلاق لا يلزم  
 صنف بعض الاشياء فالصافي من ان اشياء المعولة المحر  
 اعلم من العجوبة المحسنة المحمول الا ترى ان صنف قوله لا يخلو  
 من انما

لا يثبت

كاتب لا يستلزم صدق قوله ولما كاتب بجواب ان يكون زيدا  
 معدوم ما ان يكون كاتبوا لا كاتبوا والشرط ذلك الاحجاب يستلزم  
 وجود الحكم عليه ضرورة ثبوت مفهوم وجودي او عقلي شيء  
 يستلزم وجود ذلك الشيء وهو الموضوع على ان لا يثبت فان قلت  
 ان كان الموضوع موجودا فاشياء المعولة الموضوعية المحسنة مثلا  
 زمان ما سيات ولما كذا في معنى ثبوت ذلك ان الانسان صادق على  
 موجودات حقيقة كالنفس وغير قلت ذلك لا يحصل ثبوت نفعه اذ ليس  
 الكلام في خصوص هذا المثال بل في تقييد انسانا وبين نظر فان لم يصرفنا تقييد  
 هذا على شيء اصل فهناك لا يتم انهما انقطاعا كلفى الشيء والامكن انما  
 فان الشيء بالامكن العام لما وجب صدقها على كل مفهوم بحسب الامر  
 صدق الاشياء والامكن بحسبها على مفهوم من المفاهيم والاشياء  
 لو لم يصدق كل الاشياء لا يمكن لصدق تقييدها هو بعض الاشياء  
 ممكن فيكون بعض الاشياء مكانا اتجه المنع ان يكون فان قلت مفهوم  
 الامكن يقتصر مفهوم الا يمكن فاذ لم يصرف احد على شيء وجب  
 يصدق عليه الاخر ولا يرتفع التقييد ما وهو حال الحقيقة فان



اذا تقرر يمكن صدقها كذلك فخرج الكلمات القرشية التي يمنع صدقها في  
 نفس الامر على شئ من الاشياء خارجا وهذا مكانه قبل الكلمات التي  
 يصدقان علىهما بحسب نفس الامر فخصرنا في الاقسام الاربعه ونعنيهم  
 انما يجب بحسب التقاطعة البشرية وبحسب الامتناع المطلقة من  
 الحق والواجب لهم في الكلمات القرشية في الكلمات الموجودة مسلك  
 في تصادقها في نفس الامر على شئ تتعارف لا يمكن ان يصح انهما قد  
 الاقسام مع رعاية تلك الاحكام **قوله** فان صدقها معا وان **قوله** فخصر  
 فيها احد فكل منهما على جميع افراد الآخر والاولى من ذلك ان  
 يصل ما معا في زمان واحد فان اتنا غير مستيقظ متساويان  
 مع اشتغال اجتماعهما في زمان واحد ومهما يقال انهما في  
 باين اتنا يجرى الجملة والمستيقظ في الجملة فالأما يجرى في حال النوم  
 يصدق عليه انه مستيقظ في الجملة وان لم يصدق عليه انه مستيقظ  
 في حال النوم وان المستيقظ يصدق عليه في حال يقضيه انه نائم  
 الجملة فالأما وان يصدق كل منهما على جميع الافراد الاخرى فان صدق  
 الآخر عليه ونسب على ذلك تصدقنا باعتبار في العموم مطلقا وموجودا

شرا

وانما اعترضنا في الكلمات **قوله** يعني ان الكلمات تحقق فيها  
 الكتب الاربعة على انه يوجد طينان خصوصان بينهما يتباين على طينان  
 بينهما مشافوعني هذا فقد عطف في الكلمتين طينان الاقسام الاربعه  
 اما في الكل والجزء فلا يوجد بينهما التي تتساوى فقط وفي الجزء بين الاقسام  
 واحد فلو قال انهما موافقان في انهما انفسهما لكانت موافقة في زمان واحد  
 هذه الاقسام الاربعه في كل واحد من الاقسام الثلاثة فلو قال ان الكلمات  
 علم ان تدير ما في الفرسين الاخيرين كذا ذلك والاولان التخصيص ليعلم ان  
 ثبت في علمهما ذكر عدم جريان الكتب الاربعة بينهما لكن لم يعلم ما اذا  
 من ثلث الكتب قلت بغير ذلك بالقافية نارة في التفات على ان  
 المقام الاصل هو جهة احوال كتب الكلمات بعضها مع بعض في زمان واحد  
 لا يكونا الا متباينين **قوله** فان قلت هذا القامعك وهذا القامع  
 من ثبات متعادلات في يكونان متباينين فقلت ان كانت  
 اية هذا القامعك رتبة مثلا وهذا الكاتب عمره فحينئذ في زمان  
 متباينان وان كان المثار اية ههنا رتبة مثلا فليس ههنا الا  
 جزء فيقيق واحد وهو ذات رتبة لكنه اعبر عنه نارة القامع



سید

[illegible][illegible][illegible]







امكن فرض ان نذكر بعد تحت شئ آخر حتى يلزم ان يكون الحق باضاف ما امكن  
فرض ان نخرج شئ آخر تحته نرجع الى المعنى الحقيقي كما مر وانما يقع تفسير الحق  
الاضافي بما ذكرنا لا يفتى للفرق وانما جرت اضافة لانسان مع امكان فرضه لا  
نخرج فنامل يتضح لك ان الحق ايضا له مفهومات احد هو حقيق يقابل  
الجزء الحقيقي مقابل له لعدم تلكه وليس يتوقف تعقله على تعقل الغير  
ستلزم ما يكونه ايضا كما مر في الجزء الحقيقي بينه على ما مرهنته نايمها  
على اضافة تقابل الجزء تقابل ايضا على ان المقادير بين الكلبيين والنسبة  
عكس ما بين الجزئين الاضافي اختص كل الحق بالحاشية والفرق الاضافي اتم  
الحقيقي كما استنتجناه في تعريف الجزئين الاضافي نظرنا في تعريف الجزئين الاضافي  
والحق الاضافي ضما لقائنا ان معنى الجزئين الاضافي الذي هو معنى الايمان العام الى  
الفرق والاشياء لما عرفت من ان المعنى الجزئي هو الذي يخرج تحت عنوانه وهو  
معنى الظاهر بحيث فالتحاشي والجزء الاضافي بمعنى واحد ولا شك ان الظاهر  
والصالح متعلقان بمعنى واحد كالاسب والابن وان الفرض والعزم متعلقان  
بمفهوم واحد والاشياء والمتعلقان لا يعقلان الا معاً فيكونان في كل واحد  
في تعريف الآخر والاشياء متعلقة قبل تحقدها بالفرق واخره مقدم على تعقلها  
فقد علم ان تعقلها

فان قلت

فان قلت انك قد مر في تعريف الجزئين الاضافي هو انما هو معنى الحق  
حتى يلزم ذكر هذا متعلقين في تعريفه لفرقتك تعقل الايمان يتوقف على  
تعقل العام الذي هو ايضا من ان يقصد بالاشياء الاضافي هو انما هو  
الاشياء الاضافي الفصل والاشياء في العزم والخصوص لكن على هذا يلزم تعريف  
الجزء الاضافي بالخاص الذي هو معناه فيلزم تعريفه شئ بنفسه وعطائه  
معاً وعلى الاول يلزم تعريفه بالاشياء الذي يتوقف تعقله على تعقل افعال يلزم  
تعريفه شئ بمتوقف على معرفته مضافه فالتحاشي والتعريف من جهتين احدها  
تعريفه شئ بنفسه او بما يتوقف على معرفته مضافه ولا شك ان القول  
اخرى من ان الثاني فالاولى ان لا يفصح على الثاني وهذا ايضا يلزم ان لا يكون  
تعريفه بالاشياء من شئ كما ذكره الشيخ صحيح الاشارة على القول الاول قطعاً  
فيقول قيل في جواب النظر ان القسم ذكرنا متعلقين معاً معنى الاضافي العام  
في تعريفه احد هو الجزء الاضافي ولا يحل تعريفه بالاشياء وليس شئ لان  
معنى الثاني ان سلم ان معنى الجزئين هو الخاص معنى الحق الاضافي هو العام كما ذكره  
الشيخ فانظر في الادعية زيادة كما عرفت وان لم يستطع في الجواب هو ان الاشياء  
ذكره ومعهم من قال لم يرد المقسم كما ذكره في تعريف الجزئين الاضافي بل راد كحكم فاما

يمكن ان يستنبط منه تعريف وجه يندفع الاشكال ان معاً الا ان المقام يرد  
على قصد تعريف ظاهر وهذا متعين بواجب الوجود اي هذا الوجه  
انفق بعد لا مفهومه فالتحاشي كما مر واجيب عن هذا بقدر ان ساطع الحقيقة  
والجزئية هو الوجود الذي كاتر بعد وليس من شأنه ان يكون معنى الحق  
هو الوجود لانه ان جعلنا الاخص حتى يتصف بالجزئية لا  
يعقل الا بوجه كلية مختصرة في نفسه مرة بان معنى الجزئين هو انما كان بحيث  
لو حصل في الوجود لمعنى يتبع وهذا معنى قولهم كل مفهوم اما يتبع الى آخره  
ان لم يرد به كونه معهما بالفعل وذلك لا يتوقف على حصول الفعل في  
الوجود والاشياء امكان حصوله والجزء الحقيقي هذا المعنى يتوقف على  
الواجب على كل الوجوه ايضا المتعنى المتعنى في الوجود من كونه ذاتاً  
ذاته على وجه تعريفه الجزئية فان قوله فان يتبع ان يكون كلياً  
تدله على ما ذكرنا تشبيه بين الجزئين من الكلبيين فالماضية والماضية  
بين الجزئين الاضافي وبين كل واحد الكلبيين واما النسبة بين الجزئين الحقيقي  
وبين كل واحد منهما فالعزم من وجه لصدق الجزئين الاضافي على الجزئين الحقيقي  
بعينها وصلتهما بعد عن في المفهومات المتشابهة وتصادق الحق على كليهما

المتوسط

المتوسط ان نلاحظ ان تعريفه انما هو تعريفه بصفة من الوجود من غير  
النسبة واما في تشبيهه بين افراد نفسية بغيرها في الحقيقة او في  
وذلك انما هو حقيقة في تلك الافراد بل لا بد من حقيقة في الواقع  
الاشياء على الصانع الذي يتوقف عليه من ان يكون مع نوع آخر تحت  
فمن يكون معاً وما يات فالتحاشي ان القسم كان عام فاجبة انما يكون  
ما جازين متعلقين في الحقيقة ومفهومه على ما مر من تعريفه انما هو  
ما هو ولا شك ان في الحقيقة من حيثها انما هي بين المتعلقين فالتحاشي  
بان يقال على ما وصل شيوها المتعلقين في جواب ما هو وهذا التسعة  
تامة في القياس انما هو الذي اريد حيث فيه كان صفة بصفة  
تامة في القياس انما هو الذي اريد حيث فيه كان صفة بصفة  
انما هو من حيثها لا يتبع حقه في الاول ان قوله اشارة الى ما سبق  
من ان القولين من تعريفات الحقائق حدود سميكية في الوجود  
لا يرد كما هو في الوجود انما كانت صفة كانت تامة كما هو في الوجود  
مع من تعريفه شئ الكارهي وما وراءه بقرينة التقدم وتبديلاته  
واذا اعتبر القائل في مفهومه انما هو الذي اريد انما كان في الوجود



والله اعلم

فان اخرج الصف من الحد اخرج النوع ايضا فليسا هو الا انما هو عبدة  
يتلهم ان لا يكون الانسان نوعا للجسم يسمى بالاجسام والحيوان مع انه يسمى نوع  
الانواع كونه نوعا لكل واحد من الالوان التي هو تولد وايضا بما كان النوع  
نوعا للجنس زاد في النوع القولي الذي قد بد من اعتباره في الجنس ايضا  
والا لم يكن مخالفا له يتلهم ان لا يكون الا انما هو عبدة اجناس الماهية  
التي هي عبدة بالقياس اليها فالانسان يتركب من الاولوية ويخرج الصف  
شبه اخر ويقال النوع الانساني كل من مقول في جواب ما هو فقال عليه  
وعلى غيره الجنس في جواب ما هو والآن النوع جنسا  
لان الخفي لما كان عام ماهية جميع افرادة فلو فرض ان فوقه طبقات  
هو ايضا تمام ماهية لم يكن ان يكون عام ماهية بالقياس الى فرد  
افراد والآن الخفي الذي تحتها اشتمل عليه مع زيادة شتمل على غير  
فذلك حقيقة افرادة فلا يكون نوعا حقيقيا بل شعاعا فتبين ان يكون  
الوقوف في تمام ماهية مشتركة لا حقيقة فيكون جنسا وقد فرضناه تما  
حقيقا واتدعى وتوضيحه ان الانسان لما كان عام ماهية تارة من  
افرادة فلو فرضنا ان الحيوان مثل كذلك لوجب ان يكون الحيوان عام

عبدالله

[illegible]



ولاشك ان جنس الجنس يكون فوقه لان جنس الجنس بالقياس الى  
جنسه فالشيء انما يكون جنس جنس اذا كان فوق ذلك الجنس هكذا  
فيكون الشتر في كل سبل انما هو على خاص في عام ثم اعلم ان النوع  
هو مراتب الانواع مما هو جميع مراتب الاحياء فانه لا يكون الا نوعا حقيقيا  
فيستحيل ان يكون جنسا وان الجنس هو ما هو ياتي بجميع مراتب الانواع لانه  
لا يكون فوقه جنس فيستحيل ان يكون نوعا وانما هو على النوع الذي هو  
بين كل واحد من الجنس على طبقه فاسا فلهم من وجهه وعلينا ان نذكر  
فوقه لاننا لا نعرفه ان الشئ الذي سبق عن افان العقول الشتر والشيء  
وكذلك النوع جنسا لانه يستحيل ان يكون جنسا وجنسا لانه لا يمكن ان يكون  
الشيء من ان يكون الواقع في ذلك والي لم يضر ان يكونه ان من خصوص ما هو  
يوجد له مثال في الوجود من ظاهر قوله في نفسه ان النوع متعين <sup>بما</sup>  
الانقسام وانما ان يثبت ان النسبة بين المتعين هي النوع من وجهه  
لما كان النوع هو النوع انما لا خلاف اعلم ان قولهم ان النسبة  
بينها هي النوع من وجهه هي نسبة شتر الى شتر ما بان ان النسبة  
بينها هي النوع من وجهه وهذا هو المقصود الاصل وانما ان قولهم

ولذلك

ولذلك لا اهتمام لهذا قوله وانما النسبة فيه حتى لا يتوهم كون قولهم  
واولئك بيان ان النسبة بينهما هي النوع من وجهه لكان لهم من ذلك  
وقولهم لكن هذا لا يصح وانما انما قولهم في صرحه انهم من قولهم  
ولذلك انهم وعلم ان الاضافي اعلم مطلقا فلهذا قولهم هو ان يقال  
ليس الاضافي اعلم مطلقا في الوجود الحقيقي بل هو في كافي العقاب البسطه  
وقدما هو اعلم من قولهم وهو ان النسبة بينهما النوع مطلقا في واقعها  
عوم بخصر مطلق وانما البطل ما هو اعلم من قولهم بطل قولهم ان الاعمال  
لا خص وبطلان لانهم يستلزم لبطلان المعلوم وانما اختار في قولهم  
ان طريقه ما لعله في انما كانه قال ليس شتر منها اعلم ان الاخر يقول ان يكون  
الاضافي اعلم نقول له وانما ذلك هو هو هو البطل ما هو قوله اعلم صفة في  
اعلم ان قولهم اني اعلم من وجهه بطل قوله في انما ذلك النوع بل ان  
هو اعلم قوله ان ليس اعلم من النوع بالشيء فانه ذلك النوع في الاصل ما كان  
الاضافي البطله <sup>ان</sup> يعني ان العقاب البسطه التي هي عام ماهية افرادها كالعقل  
انفس <sup>ان</sup> هذا انما يتبع ان الم يكن الجوهر جنسا لهما حتى يقول كونهما ليس  
ويعرف ذلك فلا بد ان يكون كل منهما عام ماهية افرادها حتى يكون نوعا حقيقيا

غيره يخرج تحت جنس بل يكون نوعا عاما وهذا هو نفس كل القادير  
يكون الجوهر جنسا لما تحته ويكون هو مختلف في الافراد في الحقيقة وفي الوجود  
والنقطة <sup>ان</sup> هذا انهم انما يتبع اذا كان كل منهما عام ماهية افرادها انهم  
ينبغي حاجت جنس اصله ولدينا شتر في الموضوعين انهم قوله النوع في  
جواب ماهية الكمال على ماهية المسئول عنها بالماضي <sup>ان</sup> يعني اذا  
سئل عن ماهية ما هي جواب بلفظ والعلية مطابقة ولا يجوز ان يجاب  
بما يقول عنها انما فلا يقال الجنس في جواب ما يدور ولا ما يقول عليها  
انما ما ان يقال انما مثلا في جواب ما يدور كل ذلك لا حيا في جواب  
عن اسئلة ماهية افرادها استقل الذين عن الاول بالنسبة على ماهية ان  
الجزء الا من فهم ذلك الذي في نفوس المتهم وكان ايضا استقل الذين  
عن الاول انما انهم عليها الى الانهم اخر له في نفوس المتهم ولا يمتنع فيهم  
المقصود على انهم انما لا يكون له ماهية في جواب ماهية الكمال بل في  
على الاصل على ان لا يكون له ماهية في جواب ماهية الكمال بل في  
مطابقة ما هو المقول في جواب ما وذلك انما يتصور انما كانت ماهية  
المسئول عنها مركبة فيجب ان يقول عليه مطابقة وهو مظهر وان يدل عليه

لقد

تفقدنا انما لا يجوز فيه لان جميع الاجزاء مقصورة في الجوهر ان يقال  
انما لا يجوز ان الاستقلال من ذلك الذي على الجزء بالكلية الى الانهم اخر له  
هو اسئل ولا يعتمد على الحقيقة كما عرفت فظهر ان انما بلفظ مقبولة  
في جواب ماهية كل جزء وان النسبة المهيكل ومقبولة جزء وان الانهم  
مهيكل كل جزء في جواب ماهية واما انما بلفظ فقد قيل ان الانهم  
فيها ايضا كان في جواب ماهية وذلك انما لا حيا في هذا والاولي انما فيها  
انهم كل في عن طريق انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم  
لخصيص الواقع في انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم  
جواب ماهية الجزء الاول حيد تفقدنا انما لا حيا في انما بلفظ  
مقبولة وان الواقع انما لا حيا في انما لا حيا في انما لا حيا في  
وان كل في انما ما سببه مع كل من الطرفين قوله فانه مقسم الى قسمين  
انما لا حيا في انما لا حيا في انما لا حيا في انما لا حيا في انما لا حيا في  
والتحقيق انما مقسم له معنى انما لا حيا في انما لا حيا في انما لا حيا في  
على انما لا حيا في انما لا حيا في انما لا حيا في انما لا حيا في انما لا حيا في  
منه حاصل انما لا حيا في انما لا حيا في انما لا حيا في انما لا حيا في انما لا حيا في



فكانت امران فقسرنا لكل واحد منهما حاصل قسم واحد له وكان من قال  
ان الناطق يقسم الحيوان الى اثنين نظر الى ان الحيوان ان يقسم الى ناطق وحيد  
وعوام حاصل له كان ان عد من المفروض فصل الانواع والاحاس في المراتب  
نظرا في مثل ذلك في في المراتب كانت انواعا او اجناسا  
او اقسام بل كل النوع العالي الى النوع اجد في وقوعه من سطوة وقد وكل فصل يقوم  
الاعمال وهو اراد بها لعلها الفوقاني وانما في التختان عام من ان انما هو  
نوع الجمع وانما في ما تحت الجمع فول لانه قد ثبت ان جميع مقومات العالي  
مقومات السافل ولو لانه لان العالي تلكا من صفو السافل كان جميع مقوماته  
تضمن لانه وانما با مقومات السافل لعلها لعلها لان جميع مقومات  
السافل فول ان جميع المقومات العقيمة كدورات الكلام في بيان ذلك فعمل هذا  
لا يفيهم سلم الفرق بين السافل والعال فول ان يكون في السافل سوى المقومات  
المشتركة بينهما فول العالي فرضنا امره بيمين عن العالي قلت ليس  
في السافل والمرتبة العالية الى المقومات العقيمة لعلها فول ان مرتبة  
اعلى السافل العالي فاعلمه مثل ليس في الانسان وهو المقومات التي تفضل  
بقوة الانسان وحده فول من ان الاعاءد والاشياء والخاصة بالجماعة

بالبداهة والماخوذ وكذا ليس في الإنسان وراء الجسم إلى مضمون مقومة  
للإنسان وبسببه الجسم وهي أمثلة الأفعول وليس فيه إضافة  
الجسم أماني الأفعول مقومة له ها الأفعول وليس فيه وراء المفعول  
الأيض واحد وهو الماخوذ فانه إذا ثبت الإحساس كان الأثر ثبت  
الحس الأعلى مرتباً منه ومن فصل وهكذا فلا عياناً تضاف على ذلك  
الأيض وهو مفعول له فلا أثر من كونه مشركاً لم يبق فيها أثر أصلاً وهو ما قد  
أتبع وهو مرتب وهو **القول** أو ما يكون يتصور بطريق النظر هو محل النقض  
أو امتياز وهذا الضم فيهم اعتباراً بما قد فهم من أن الموصول بالنظر إلى النقض  
يتمى ولا شأراً وكيف لا يكون معبراً والنقص من الفرض بيان طريق الكتاب  
النقص واستوى الضم لبيان ما مع هذا الضم إلى النقض بان تصور المعرف مستلزم  
أيضاً لتصور معرفته فينتقض على المعرفة به والإيمان بالتصور لها هيئاً مستلزماً  
لوازمها البينة المعبرة في ذلك إلى التعرّف إذ ليس شيء من هذا في ذلك  
مستلزمين بطريق النظر والكتب **اسبق له** وليس المراد **بشيء** في قوله  
يبين أن تصور الشيء ككتاب من القول الشائع قد يكون بالكتب  
كما في الحد انتقام وقد يكون باعتبار الكتب كما في غير الحد انتقام أو بالتصور بعينه

الكتاب فان كانه حقاً فاما فلا بد ان يكون بالكنهه بان تصور لما هيته بما  
لكنه المحصل الا ان تصور جميع اجزائها بالكنهه وان كان غير واحد وانما  
تجد ان يكون بالكنهه وان لم يكن بالكنهه ومنهم من توهم ان الحق انما قد  
يحصل بتدوير بعضات الافراد والكنهه والتدوير في حد تصور الافراد مفارقة  
اما بالكنهه واما بغيره وليس شئ فانه قد اذم الى ان يكون بعض الافراد مفارقة  
لم يكن لما هيته معلومة بالكنهه فطفاؤا في الامكان الاعم من ان شئ او لا في حد  
معناها **القول** اعلم ان المتأخرين اعتبره في المعرفة ان يكون موصلاً الى كنهه  
الغربة او يكون مرتبطاً بالمعرفة عن جميع ماعداه من غير ان يوصل كنهه وذلك في  
حكمه بان الاعم والاقص لا يصلح ان التعمين اصله وانحصار في التعمين  
المعرفة كونه موصلاً الى تصور الشئ اما بالكنهه او بوجه ما سواء كان  
التصور بالوجه عبارة عن جميع ماعداه او عن بعض ماعداه اذا لم يكن ان  
يكون الشئ متصوراً بوجه امتياز عن بعض ماعداه واما الى امتياز عن  
الكل فلا يجب ذلك الا في شئ اتم كما يكون تصور الشئ بالكنهه كسبب امتياز  
الى معرفته كذا في حد تصور بوجه ما سواء كان مع امتياز عن جميع ماعداه  
او عن بعضه يكون كسبباً لتصور بوجه اتم ان احسن اذا كان كسبباً

لا يكتب إلا بالاسم واليخص أنه لا يمكن أن يقع في الفعل **أوله** أو  
 امتناع عن جميع ما له **قوله** قد عرفت أن ذلك غير واجب إلا أن امتناع  
 ما إذا كان التصور الذي يمتنع معه التصور من بعض ما عداه في غاية امتناع  
 لم يقع في امتناعه وشروط تساوت بين العرف والعرف والآخر لا يقع في امتناع  
 عن حصة الفعل بقدرها وأما المباني فليكن البعد من الاسم والاصطلاح  
 أولى بأن لا يقبل غيرنا فاعلم أن بعض الله لا يقبل غير أصله وأن أصله لا  
 يقبل أن يكون شيئاً في الجملة وبعد منه أمادته غيرنا فاعلم أن يكون بين  
 منبأين خصوصية تفضي الانفعال من أحدهما إلى الآخر **قوله** والى الله الحق  
 يكون خصوصاً لأنه لا وجوداً في العقل وأن وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام **قوله**  
 حقاً موافق على أن يكون العام أولاً فخاص ويكون الخاص معقولاً بالكنه  
 وأما أن الممكن ذاتياً أو أن ذلك ما لم يكن الخاص معقولاً بالكنه فليس من وجوب  
 في العقل وجود العام فيه **قوله** وفيه شرح تحقق الخاص **قوله** وهذا محال  
 الخاص مسلم لأنه لا تحقق الخاص في الخارج تحقق العام فيه وأما  
 الوجود الذي به فلا بد أن يكون الخاص في العقل العام لا محالة  
**قوله** وأنه لا صدق لما لا يصادف عليه كقولنا صدق عليه كل المصدق











هو الذي يحكم بها بسبب ذلك لا يشترط انما هو في الحقيقة او في الواقع  
 المنفصلة عنها بالثنائي بين نظريتين اما في التحقيق والاشياء معا  
 في احداهما والآخر يعلق الثاني سميت مطلقة وان قيل الثاني يكون  
 سميت منفصلة عنادية وان قيل بالانفصال سميت منفصلة اتفاقية و  
 المنفصلة الثانية هي التي يحكم بها بسبب ذلك الثاني اما مطلقا او  
 بالقياس او بالانفصال وسيره عليها فافصل هذه المعاني في المتصلة والمنفصلة و  
 المنفصلة في مباحث الشريعات **قوله** وهو مطلق الاصطلاح حيثما كان  
 على الوجبات تصديق على التوابع **قوله** لا ت مفهوم المحلية اصطلاحا  
 هو القضية التي يترتب عليها مفرد من افعال الفعل او بالقوة وهذا المفهوم  
 كما تصديق على رتبة ما تصديق على رتبة ليس بقا بل لا توقيت وكذا  
 الحال في مفهوم المتصلة والمنفصلة اصطلاحا بل يقول اطلاق الشريعة  
 على المنفصلة ايضا بمفهوم الاصطلاح كما يطلق قبا على المتصلة وان لم يكن  
 معنى الشريعة بحسب اللغة في المنفصلة ظاهر وقد يتوهم من قوله  
 ليس جزء هذه المعاني على التوابع بحسب مفهوم اللغة ان اجزاءها على  
 الوجبات على مفهوم اللغة وليس كذلك اجزاء هذه الاسان عليها ما عالج

المفهوم

المفهوم الاصطلاح في قطعا والآخر في العبادات ان يكون مطلقا في هذه الاسان  
 على هذه القطع باعتبارها **قوله** وانما في التوابع انما في الاسان على الاسان  
 في جميع من هذه العبادات التي اطلق على الاسان على الوجبات  
 او لا لتحقيق المعاني الاتفاقية فيها لم نقلوها فيها الى التوابع فيها  
 الموجبات في الاخرى وفيهم الحكم فقلوا هذه الاسان من المعاني الاتفاقية  
 الى المفهوم الاصطلاح حيث بناء على وجود المناسبة في بعض الافعال  
 المفهوم اصغى الوجبات فان هذا قد من مناسبة كان في جهة انتقال  
 حادثة الى التوابع التوابع من **قوله** وانما ذكر انما الشريعة فيها فاعلم  
 الاتصاف والولاية هي المحلية والشريعة وانما ذكر الوجبة والنية  
 في المحلية على سبيل التبعية كان مفهوم المحلية انما يستلزم  
 وكذا ذكر المتصلة والمنفصلة هي من الاسان حقيقتان مختلفتان تحت  
 فلا يحصل مفهومها الا في المتصلة الا في المتصلة الا في المتصلة وانما ذكر في  
 فيكون في المنفصلة انما هي المنفصلة وانما ذكر في المنفصلة وانما ذكر في  
 واعلم ان القسم القضية في المحلية والشريعة حصر على وانما القسم  
 الشريعة في المنفصلة والمنفصلة ليس كذلك فان الشريعة فيها فانما

بينها من قبل التعريفات التي هي من شأنها ان يكتب بالقول الشارح  
 ان ذلك الاجزاء على ادراكه في انفسه او لا وقوله هو المسمى بالتصديق  
 الذي من شأنه ان يكتب بالحجة وبشيء من الادراك حكما وقد  
 هذا التعريف اعني وقوع النسبة او لا وقوعها حكما وانما ذكر في الاصل  
 من الحكم **قوله** فان اللفظ الذي على وقوع النسبة وان على النسبة انفسه  
 لان ذلك واجبة مطروقة وان كانت النسبة وهي غير مستقلة فتوقعها على الحكم  
 وبه يعني ان النسبة التي يربط الحكم به بالحكم عليه معقولة من  
 حيث انها حادثة بينهما وانما لتعريف حالها ان يكون معنى مستقلا على ان  
 يكون الحكم عليه او به واللفظ الذي يكونها ادراكها فيكون وقال السلام  
 كقولنا مثال المذكور وقد ينافي في ذلك بان لفظة معقولة وهو علم  
 على ذلك لانها غير راجع اليه فيكون راجعة وبما ان اللفظة في هذه القضية  
 هي حركة ارفع اللفظ اذ لا معنى للادبيات والادبيات لا يكون في اللفظة  
 كان انما لفظة وما يتفرع منها وتسمى بالادبيات لانها على الزمان يكون  
 لفظة هو وانما لفظة لانها لا معنى للادبيات لانها على الزمان يكون  
 بان مطلقا كان لا معنى على مطلقا لانها لا معنى للادبيات لانها على الزمان يكون

بالقوة القريبة من الفعل والنسبة بين القضيتين لا يمكن ان يكون  
 احد على الاخر بل لا بد ان يكون هناك نسبة على محله من غير  
 ان يكون النسبة التي هي بين الفعل خصرة في اللفظ والافعال على ان  
 يكون وجوده في الفعل القضية استغنائية ولم يجعل في العلم في القضية  
 وتعارف القضية نسبة توجد في معتبر بين الطرفين **قوله** وانما  
 تفرعها على شريعاتها **قوله** فان المحليات وان كانت مركبة في نفسها  
 التي انما تقع خصرة الشريعة فيكون بسيطة القياس انما يكون في الخصرة  
 فيها ولا بد ان المحلية لجميع اجزاء خصرة الشريعة اذ في مفسر  
 اطلاق الشريعات بالحكم فيها بل يعني ان القضية المحلية اذ كانت  
 بالقوة القريبة من الفعل اي بالقوة بتفاصيل اجزاءها التي هي حركات  
 يكون خصرة منها فانها اجزاءها اجزاءها ما استحققت بذلك فتدبر مباحثها  
 على مباحث الشريعات **قوله** ويصح فيها **قوله** هي استناد المستلزم  
 ايضا فان زيد في قال اي موضوع وقال يجوز لان يحصل معناه زيد في قال  
 قول في الزمان انما **قوله** الفاصل ان اجزاء المحلية اربعة **قوله** وهو الحكم  
 وبه والنسبة بين ما وقعها والى وقوعها هذه الاربعة معلومات ولذا في التفرع

قوله

فيها



لأنه في الوسيط **قوله** إشارة إلى أن الغائب قد استدل في الاستدلال بالاطمة فيلزمه  
 ان ينظر الى ان يقال هي سائت اشياء الوجوب والامتناع وانما ينظرها  
 في تلكه اخرى هي مجموع الاربعة والاربعة اربعة ووجوبها وعينها  
 شدة وصل ما وبعده بعد لا يجوز **قوله** ولقد اعلم الحكم لا يستعمل الحقيقة ما لا  
 لقض ذلك على انهم يريدون استدلالهم بان فيهم ونحوه قضية خاطئة  
 عن الاربطة **قوله** وعلى الاستدلال في القضايا **قوله** قبل حيد ان لا  
 شغلها اذا حل القضية على ما هو في نفس الامر واذا حل على ما هو في  
 الصحة يجب نفس الامر وما هو يجب دعم العقل فيشملها اطعما وان  
 تعلم ان المتبادر من عبارة الحكم هو الصحة في نفس الامر وانما يجب  
 حملها على معانيها المتبادر منها **قوله** لان السمع هو يتيقن **قوله** هذا كل ما طهرق  
 والتحقيق فيه انك اذا قلت ليس بعض اشياء انما افاد انك تجرد  
 السلب سلب الحول عن الموضوع كان سلبا جريئا وانما ادست سلب  
 القضية على معنى التام السلب بتحقيقه في نفس الامر كان سلبا كليا  
 لان سلب الامور الجريئ يستلزم سلب كل فعل في هذا السلب لا يحل ان  
 يكون سلبا كليا ان يفصل خبر في السلب سلبا حول عن الموضوع المذكور

وهو

وهو كل واحد واحد وان يكون سلبا جريئا بان يفصل به سلبه  
 كما حققه **قوله** لقولنا الحيوان جس لا انسان **قوله** انهم بعضهم ان مثلها  
 انضابا يسمى علة للذي الموضوع فيها هو الطبيعة بقيد العموم فان القول  
 من حيث انه عام بوجوده بالجنسية والانسان بقيد عمومه هو موجود في  
 وشكل الطبيعة بخلافها الانسان من ان الانسان في القضايا انما  
 خاصا ولحق ان تلك القضايا انهم طبيعة بان الحكم عليه بالعموم  
 طبيعة الحيوان وكيفية لا الحكم عليه هي ما انما هي في نفس الامر وهو  
 الطبيعة وجودها وان كان ثبوت الجنسية لها في نفس الامر باعتبار كليا  
 لان الحكم عليه بالجنسية في قولنا الانسان خالق هو طبيعة الانسان  
 وان كان ثبوت الخصلة لها في نفس الامر باعتبار كونها متجيزة فان  
 الصل المعبر في ثبوت الحكم به الحكم عليه في نفس الامر لا يجب ان  
 يلاحظ في الحكم بثبوته له وانما هو حكم خاص بقضية في حصة ولا  
 في سلبها فيرد المعبر في غير محصورة وعدة فانه في اخصا القضية  
 في الاقسام الاربعة والثنائية المذكورة في شرح اصولنا **قوله** وانما  
 الاعتبار لها في العلم **قوله** وذلك لان الخصائص المتبادلة هي العلم والخصائص  
 جهات

التي يوجد في ضمنها والعصود من العلوم معرفة احوال الموجودات المتماثلة فان  
 الطبيعة ليست الهم بعينه والعلوم انما يبحث فيها عن **قوله** في  
 هي معتبرة في ضمن الموضوعات لان خلاف الطبيعة في الحقيقة معتبرة في ذاتها  
 ولان في المحسوسات ان الحكم فيها على الامر لا على الطبيعة وانهم في  
 تقوم في انظارهم مقام الكمية فتخرج وكبر في الشكل الاول هو هذا ويندرج  
 فهذا هو انظر في الطبيعة فانها لا تنسج في كبري الشكل الاول كقولنا ان  
 الانسان نوع مع الله لا يصرف في نوع مع الله لا يصرف في نوع في  
 ان **قوله** هذه الفاعلة على تحصيلها بان يقال كل موضوع هو في ثبوت ما هو في  
 لطيف الفاعلاتين اختلاط **قوله** وبذلك الحكم في قسم الموضوعات اخرا  
 مميزات الكليات من غير انارة الى مادة **قوله** في غير موضوعات  
 في غير العلم من غير اشارة طبيعة خاصة نوعية او جنسية كالحيوان  
 والانسان وجعلوا هذه الموضوعات اجزاء من خصوصيات الكليات  
 انما بانها سركها كمالها متساوية في جميع طبائع الاشياء فلو انما كانت  
 الشخصيات في هي متطابقة على الشخصيات فلو انما كانت موضوعات  
 وجوهها عن الخصائص واجود عليها الاحكام فصارت مباحثا في

التي هي في ضمنها والعصود من العلوم معرفة احوال الموجودات المتماثلة فان  
 الطبيعة ليست الهم بعينه والعلوم انما يبحث فيها عن **قوله** في  
 هي معتبرة في ضمن الموضوعات لان خلاف الطبيعة في الحقيقة معتبرة في ذاتها  
 ولان في المحسوسات ان الحكم فيها على الامر لا على الطبيعة وانهم في  
 تقوم في انظارهم مقام الكمية فتخرج وكبر في الشكل الاول هو هذا ويندرج  
 فهذا هو انظر في الطبيعة فانها لا تنسج في كبري الشكل الاول كقولنا ان  
 الانسان نوع مع الله لا يصرف في نوع مع الله لا يصرف في نوع في  
 ان **قوله** هذه الفاعلة على تحصيلها بان يقال كل موضوع هو في ثبوت ما هو في  
 لطيف الفاعلاتين اختلاط **قوله** وبذلك الحكم في قسم الموضوعات اخرا  
 مميزات الكليات من غير انارة الى مادة **قوله** في غير موضوعات  
 في غير العلم من غير اشارة طبيعة خاصة نوعية او جنسية كالحيوان  
 والانسان وجعلوا هذه الموضوعات اجزاء من خصوصيات الكليات  
 انما بانها سركها كمالها متساوية في جميع طبائع الاشياء فلو انما كانت  
 الشخصيات في هي متطابقة على الشخصيات فلو انما كانت موضوعات  
 وجوهها عن الخصائص واجود عليها الاحكام فصارت مباحثا في

في تلكه اخرى هي مجموع الاربعة والاربعة اربعة ووجوبها وعينها



انحصار ماصدق عليه المحمول في ماصدق عليه الموضوع او لم يتصور اذا  
 انشأ ماصدق عليه كان مفهوم القضية ثبوت الشيء نفسه  
 يكون ضروريا في انحصار القضايا في القضية بانه فان قلت على تقدير الادة  
 الاخرى انما يباين في الوجود في القضية على وجه لا يتصور  
 والموضوع حق الحقيقة والادلة في القضية ثبوت الشيء نفسه  
 قلت بها وان انشأ حقيقة لكنها اختلفا من جهة ان الامر انما  
 من جانب الموضوع من حيث القاصد عليها وفي الحق من حيث  
 القاصد عليها وهذا اعتقاد من الاختلاف والقضايا كافي في  
 المحل على معنى او باعتبار انما في مفهوم واحد باعتبار كونه  
 عليه في الحقيقة فيكون ثبوت الية لذلك قال هناك بعد المحل  
 انحصار القضايا في القضية الواجب ان مفهوم ماصدق عليه هو  
 انهم ليس من القضايا المعينة بل معرفة من ان الحكم على الافراد  
 انما يصح والحاصل ان المعنى في جانب الموضوع هو الموضوع الاخر  
 في جانب المحمول هو المفهوم وهذا في القضايا المعينة في العلوم او  
 القصد منها انما عرف ان اجراء الاحكام على القضايا التامة في

الوجود

الوجود باحوالها والادلة المتصلة في الافراد والاحوال في المفردات في  
 هذه شبهة فيتمسك بها في ابطال المحل في ماصدق عليه من ان المحل  
 لا يكون محمول في الادلة على وجه لا يتصور فقط لا بد من  
 من ان المحل هو ماصدق عليه لذلك الشبه في مفهومها ان ماصدق عليه  
 المحل مع لانه يشمل على وجه المحل اذ في محله في الاحوال على المحل فيكون  
 مطلقا لنفسه وما كان مطلقا لنفسه كان مطلقا لادله لكان محلا لكان  
 مطلقا لادله وهو حق وقد اشاع هذا الجواب انه انما يصح ان كان  
 محلا لنفسه موصفا وما اذا ادعى انما لانه في بعض هذا الجواب قطعا  
 بل يجب ان يقال مفهومها في ماصدق عليه والمحمل على ان مفهوم  
 هو محمول مفهوم في الحكم بانحاء المفاهيم بل في كل تقدير  
 ماصدق مفهوم من الافراد ليدل على مفهومه وصدق لادله  
 في مفهومه على ذات واحدة جائز كصوت الانسان والاضاحك والاشي  
 وغير ذلك من المفردات المتشابهة على هذا الجواب في مفهومه  
 حلت مفهومه في مفهوم ماصدق عليه اما ان يكون عين مفهوم  
 فلا محل يجب المعنى او غيره او غير ذلك من الحكم بان احد المفاهيم

هو الاخر وهو بطريق القول ماصدق مفهوم على ماصدق صدق  
 عليه ايضا فيقول لانه ما ان المحل لا يكون ماصدق عليه وان تفاوت  
 ماصدق انما يقال احد ماصدق الاخر لا يقبل اولي احبار فقط لانه  
 الشبه بذلك الجواب الحق والواجب ما يدعى لا يتحقق على صحت  
 والمحل يقول لانه في المحل من طرفه وهذا الية في مفهومها  
 اصلا ولما قيل ايضا ان محله وجوده على الخارج سواء كان محققا  
 او هو هو لان المفاهيم في الوجود الخارجي المتحقق والمفهوم  
 يستحيل ان يحل احد على الاخر وهو بوجه سواء من جهة  
 انشأ آخر او لا يفرض ضمن المحل اتحاد المفاهيم وهذا في الوجود  
 محققا ان هو هو كما حقق في موضعه ولا يصح ان يكون  
 ما بين الذات وقد يكون في المحل ويكون خارجا عنها في الية  
 لانه العنوان كلي فاذا نسب الى المعينة ماصدق عليه من امر  
 فلا بد ان يكون احد الاقسام الثلاثة كما امر لان اتفاق الطبيعة  
 التسمية بالحق ليس الاستقلال بل الاضطرار في انحصارها  
 به او كذا وجودها في الية في شخص فلا يصح الطبيعة التسمية مع

الاشخاص كان ذلك يجب المعنى تكرار لانه لما اعتبر ثبوت انشأ  
 الاشخاص فقد اندرج فيه ثبوت الطبيعة التسمية في مفهومها انما  
 لا يقال انما يلزم التكرار اذ لم يكن الطبيعة التسمية في مفهومها ولا  
 يمنع الا يلزم من عدم وجودها في مفهومها ان يكون لها الحكم  
 خصوصية لها فان طبيعة الانسان كلية وعامة التي غلبت في  
 الاحوال التي تشاركها فيها الاشخاص لانا نقول انما في اعتبار الطبيعة  
 مع الاشخاص في قضية واحدة فلا بد ان يكون الحكم الذي فيها مشترك  
 بينهما في مفهومها على في الاحكام المشتركة لانه يلزم تكرار في الفعل عند التكرار  
 انما قيل انما على الشيخ عن ماصدق الفارابي واعتبر مع الاحكام  
 اثبت بالفعل لان ماصدق الاشخاص مع جملته الامكان محال  
 للمعنى والطبيعة فان الاسوداد اطلق لم يسم منه غيرا ولغة شئ  
 يتصف بالتولد ان لا يابى وان امكن انصافه به في الخارج في مفهومه  
 في المعنى انما كذا جميع شعر يقع ايم او كرها في موضع التسمية  
 او لانه قوله وانما قيل الافراد بالامكان في معنى المصنوع امكان وجود  
 افراد الموضوع في القضية الحقيقة لان الحكم فيها يستلزم الافراد

الاشخاص







في نفس الامر مستترا للصديق الاخرى فيها ذلك القياس في سائر الكتب  
 وانما قيل معنى الحول يستعمل على فاعل الحاسب صادق على الانسان اى محمول  
 عليه والصدق بمعنى الحقيقة والوجود يستعمل على فاعل الحاسب صادق على  
 الواقع **قوله** وعلى هذا يكون السالبة الكلية الخارجية اعم **قوله** وذلك  
 ان نقيض الاحتمال اعم من ان كانت الموجبة الجزئية الخارجية اعم من ان  
 نقيضها اعم من السالبة الكلية الخارجية اعم **قوله** وبين السالتيان  
 الجزئيتين مبادئة جزئية **قوله** وذلك لما عرفت من ان الامرين اللتين  
 عموم من وجه يكون بينهما نقيض مبادئة جزئية فلو كانت بين الجزئيتين  
 الكليةتين عموم من وجه يكون بينهما نقيض مبادئة الجزئيتين  
 مبادئة **قوله** بغير شرط مضمونها **قوله** اى يوجب اختلاف مفهوم القضية  
 قطعا فانه لو كانت القضية واحدة وقولنا ذلك لا يتصور في  
 تخالف مفهومها في الحقيقة وانما اختلاف العنوان بالعدم والوجود  
 يوجب اختلاف في مفهوم القضية فانه اذا كانت ذات واحدة وصفان  
 احدهما وجودي والآخر كماله في الاخر على كماله في نفسه فانه بالوجود  
 والآخر وجودي وحكم عليهما في الحالتين يحكم واحد لم يعمل هناك فليسا

تخالفا

تخالفا في مفهوم حقيقة **قوله** حرية ان الاحجاب اثنان ليس  
 وجود المثلث له **قوله** هو لو كان ذلك الشيء امر وجوديا او غير  
 ذات شئ لا كانا باليد يدعى لوجوده كما ان شئ الكناية له كذا **قوله**  
 لا نقول الحكم في السالبة على ايدى الموجبة **قوله** وذلك لان نقيض  
 الاحجاب مطلقا بالذات لوجوده كان دونه ايضا متعلقا بالذات والاحجاب  
 والسلب وادب على الموجودات اى بعين ذلك في مفهوم الموجبة  
 والسالبة لكن تحقق السالبة وصفها لا يتوقف على وجودها لان  
 المحمول على ذات الموضوع وذلك اما ان يكون الموضوع موجودا ويتعلق  
 عنه واما ان لا يوجد الموضوع فننتفي عن المحمول ايضا فطعا لا يحصل  
 شئ من المحمول للموضوع والى تصور ذلك الا ان يكون الموضوع موجودا  
 فاما ان المحمول والموضوع ان انتفاء شئ اعم الموضوع قد يكون بانتفاء  
 الموضوع في نفسه وقد لا يكون واما شئ شئ له على ان يكون  
**قوله** والسالبة لا تستلزم وجود الموضوع على البدء تفصيل **قوله** يعزى  
 السالبة الخارجية لا ينفى وجود الموضوع في الخارج محققا والسالبة  
 لا ينفى وجوده في الخارج محققا واستلزامه الحقيقة او مقابلة فان قلت

لغيره والظاهر ان يرد به مفهوم الذي ينفى انما يتبعه فلما كانت السالبة  
 المحمول على الموضوع وان كان النسبة متصورة بينه وبين **قوله** ومن جهة اخرى  
 يعرف ان قسم كيفية النسبة الى التصديقات والاصح من قسمه الى قسمين  
 قسمها الى اقسام والاوام قسم اخر تنافي ايضا لان مجموع قسمين  
 مباح **قوله** والنقطة المركبة هي حقيقة تكون من الاحجاب وسلب اولى  
 اذا حكمت بايجاب المحمول للموضوع او لا ثم حكمت بينهما سلب الا  
 مستغلة بالبيان انه من غير مستغلة **قوله** على كيفية تلك النسبة الى  
 بعد مجموع قضية واحدة مركبة كقولنا ان انسان حارس الى ان تمام ذلك  
 الى ان تمام ذلك على ان تلك النسبة الاحجابية بينهما ليست  
 فتكون السالبة متعلقة بالفعل والى ان كان الاحجاب بالذاتين حسنة  
 عن كيفية النسبة تكون جهة القضية ومن حيث ذلك على الحكم  
 السلب يكون موجبا لتركيب القضية وانما انما العبارة مستغلة لانه  
 اذا عرفت عن الحكم السلب عبارة مستغلة لان هناك قضيتان مستقلتان  
 القضية واحدة مركبة وكل الحالتين اذا حكمت اولى بالسلب  
 ثم حكمت بالاحجاب على تلك الطريقة فكل قضية مركبة تكون

انما اخذت القضية على وجه متساو لا لمراد الخارجية المحققة والمقدرة  
 والى انما ان النسبة انهم كادكرت ان يمكن ان ينفى الوجودية منها ينفى وجودية  
 في الخارج بل ينفى وجوده في الجملة سواء كان في الخارج محققا او مقدر  
 اوفى **قوله** والسالبة منها ينفى وجوده في الجملة ايضا بل يظهر ان ينفى  
 الاحجاب ينفى وجود الموضوع في الزمن وحيث انه حكم فلا بد ان يتصور  
 المحكوم عليه ينفى صدقة وجوده ايضا فان شئت المحمول المنفرد شئ  
 وانما بين هذين الوجودين ان الوجود الذي ينفى الحكم انما يعبر عن الحكم اى  
 بمفاد ما يحكم الحكم بالمحمول على الموضوع كقوله مثلا وانما الوجود الذي ينفى  
 شئ المحمول للموضوع فيوجب شئ ان انما انما وان سامة سامة  
 وانما خارجا وانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 الوجود انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 فاما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 وانما الحكم بالاشياء الحكم بالاشياء فلا بد انما انما انما انما انما  
**قوله** انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 نسبة زيد الى الشاء فان زيد به الذات وهي مستغلة بنفسه لا ينفى انما

لغيره











الاجتماع مع مقدم بالنتائج الحاصلة من المقدمة المحركة الصادرة  
ناذاً لتلك الحركات كان زيد انساناً كان صواباً فالنتيجة الحاصلة من هذا ما  
يقولنا ان الانسان ناطق فعدوه من او خلقه مقدم حاصل من امر يمكن  
مده وهو قولنا ان الانسان ناطق لكن الشايع لم يثبت اليه لان في ربي  
والخاصة اليه لان الامور المحركة الاجتماع مع المقدم سواء كانت متناهية  
او غير متناهية يحصل المقدم باعتبارها لا تستحق كونه مقادير هذا الشيء او غير  
هذه الحالات مغايرة لتلك الامور كما ان العرب في مصر لا يصير  
لها رتبة زيد وعربية عمرو وهما من جنس واحد مغايران للقرية والوطى  
هي الخاصة بالمقدم بسبب الاجتماع مع تلك الصور وبذلك ينفع ما قبل  
من ان يكون زيد قائماً او قاعلاً او كان انتمس طائفة او كان الحار ما هنا  
ليست او متاعاً حاصلة مع امور محركة الاجتماع مع المقدم بل هي من  
في الوجود للمقدم فالمثال الصحيح هو نتيجة الحاصلة كما في  
قال القائل اذا من على شئ من هذه الموضعين استلزم عدم الثاني  
او عدم الاول الثاني في الظاهر في العبارة ان في اي وجه المقدم على شئ  
من هذه الموضعين لم يستلزم الثاني اما على تقدير اجتماع عدم الثاني معه

بذلك

فلا تلهي الاستلزام الثاني كون كل واحد من المجموعتين وهو  
واما في نظريتهم انما في علمه انما كانت اشتراطية من جهة  
والفرضية اما محلية او غير محلية وقد عرفت ان المحلية انما يكون كمالها في  
او ما في حكمها وان الشريكات تنقسم من الفرضية فاولى ما هو  
من شريك الشرطية فكلها من حيلتين واذا انكبت من غير هاتين  
فلا بد ان يحل بالاشتمال الى الحيلتين المحذرتين الى الحيلتين انهم  
منها في غير متناهية فالمحلية انما هي شرطية او غير شرطية فكلها ممكنة  
الاول ان ينشئ **او** وهو عقلان قضيتان **او** ان كانت التناقضات  
يجري في المقدمات والفرق العقليان كما مر في مباحث النسب المانع  
نقصان الثانيين وغيرهما وكما سيأتى في بعض القضايا فلا يصح تحقير  
بالفرضية ان قلت المقصود ههنا تناقض القضايا لان الكلام في الحكم  
واما تناقض المقدمات الواقعة في الفرقان المتناهية فكلها بالعمومية  
فلا ملحة الى اوجده في الفرقان التناقض **او** في الاشياء التي  
التناقض بينه لا يتجلى في التناقض ولذا لم يكن محلياً وجمعيه ما لم  
معها من اختلاف الوجهة في جميع قضاياها والاختلاف في الكيفية

حصل التناقض ايضا فلم لا يكون الاتحاد في الموضوع شرطاً لحدوث الاختلاف  
واجاب بان مناط احكام القضايا انما هو مفهومها وما هي خصوصية بعض خاص  
في مفهوم القضية الجزئية فلا يمكن اعتبار اشتراط الاتحاد فيها والى ذلك  
اشخاص في الجزئيات باعتبارها خارج عنها فكذا ذلك لم يعتبر محل في الكمية  
فانها اذا حلت في مفهومات القضايا او توجهت لبيان الاختلاف فيها لم يتحقق التناقض  
**او** فان قلت ليس هو وجه الموضوع **او** هذا السؤال يتعلق بالجاب  
متوجه على الجواب عن السؤال الذي يعبر ان الاختلاف في احكام القضايا  
في مفهومها لا يعجز بك فنعاً في عدم اعتبار وجه الموضوع كما ذكرت  
فالهم في اعتبار وجه الموضوع كما تقدم سواء كان ذلك اعتبار  
امبار لغايه عن مفهوم تلك القضايا في احكامها او لا مع اعتبارها  
لا ملحة الى اعتبار الاختلاف في الكمية في القضايا الجزئية فاذ  
اتحاد الموضوع يتحقق التناقض بينهما بل احتياج الى اعتبار الكمية  
اجاب بان المراد بما اعتبر وجه الموضوع في ذلك وجه الوجه  
حاصلة في الجزئيتين والتناقض فلا بد من اعتبار شرطية **او** في  
الكيفية كما يتبينها من السؤال الذي لم اعتبر في الاختلاف في الكيفية

المحصول كما سيأتى **او** فان وجه الموضوع ينشئ فيها وجه شرطية  
**او** فيلخص بعض الوجوه بالاندرج تحت وجه الموضوع و  
تخصيص بعض بالاندرج تحت وجه المحمول بحكم ان القضية اذا  
عكست صارت الوجوه المتناهية في وجه الموضوع في اصل القضية  
مثل رتبة في وجه المحمول هناك يصير رتبة ذلك الموضوع محمولاً في العكس  
فصارت الوجوه المتناهية في وجه المحمول هناك من جهة في وجه الموضوع  
كجهته في ذلك المحمول موضوعها والتواب ان يقال هذه الوجوه من جهة  
في وجه الموضوع والمحمول لفظاً من غير تعيين احداهما وهذا هو الذي انما يتحقق  
بانه رتبة انما هو لفظاً من رتبة جميع وجه شرطية وجه المحمول وجه  
الحل الى وجه الموضوع ورجوع البواقي الى وجه المحمول لفظاً ان اعتبار  
والحل والخروج في الموضوع باعتبار الوقت والكان والصفة والقوة والفضل  
في المحمول نسب ولفظي لا محقق **او** الجزئيات انما تتبادر في التناقض  
استلزاماً لتناقضها في الجزئيتين كما ان مقابلة لعدم الاختلاف في المحلية كونه  
مقارنة لعدم الاتحاد في خصوصية الموضوع واذ اعتبر الاختلاف في سائر  
معنى التناقض كذا لانه اذا اعتبر الاتحاد في خصوصية الموضوع مع باقي شرطية

حصل التناقض



الإمكان في الموضوع مع أنه يعنى من الاختلاف اجاب بأنه لا يمكن اشتراك  
 في الموضوع لأنه اعتبارا من خارج وحاصل تساوي أماني أن القوم على  
 الاتحاد سواء قلت أن اعتبارا من خارج فليس لهم بطلان ما ذكر من أن  
 النظر في أحكام القضايا فمفهومها لها أو قلت أنه ليس كما هو مبني على ذلك  
 من أن اعتبارا من خارج مع اعتبارهم الاتحاد في الموضوع لا  
 حاجة إلى اشتراط الاختلاف في الكمية في تساوي الجزئيات  
 ما اعتبره الاتحاد في العنود دون خصوصية الذات وقد يشترط  
 خاصة على تساوي القيم فيها وهذا الموضوع وكيف يعتبره الاختلاف في  
 فأنه يوجد على الاتحاد في الموضوع أو كيف يوجد في أحد الموضوعين  
 على أن الآخر البعض على هذا فقولنا لما الحاجة ليس على ما ينبغي  
 بل يجب أن يفتل بذلك فكيف بشرط الكمية وما ذكرناه في ترجمة القول  
 الثاني وهو أن يفتل عليها ذلك فهو الحق في الشرح اعلم أولا أن بعض  
 كلامي في ترجمة قوله فأنه من حيث لا يشك شيء ونقصه الإجاب  
 وليس العدمية مع التبعين في أن كان متساوية لها على أن لا يكون  
 للإجاب فالإدراك في أن وقع كل شيء في نفسه لأن لا يوجد ما هو

الحق

أحسن من أن يقع حقيقة أو ما هو مساو له فيظهر من حيث هو في نفسه  
 شيء لعدم **نقص القيمة** على ما مر من أن الإمكان في العالم  
 للقيمة الذاتية من الجانب الخالف الحكم لكن من اعتبار الكمية تكون  
 الممكنة العامة مساوية لبعض القيمة فأنه نفس القضية المعينة للكمية  
 هي نعم على ما ذكر وليس فيها عين مفهوم السالبة الجزئية بل هو الذي  
 مساو لمفهوم السالبة الجزئية وعليه نفس بيان المحصورات فالبعض  
 عن النقص في هذا الفصل ليس لا يكون لأمر ما ويا لما هو النقص الحقيقي  
 أحد من الأمرين كما لا بد من ذلك من التفتيل في بعض القضايا فبعض  
 المحصورات الأربع للضرورة وضع المحصورات الأربع للممكنة العامة ثم انشأ  
 التناقض فخرج نقص الوجبة الكلية الضرورية السالبة الجزئية الممكنة  
 العامة والعكس ونقص السالبة الكلية الضرورية الموجبة الجزئية الممكنة  
 العامة والعكس ونقص الموجبة الجزئية الضرورية السالبة الكلية  
 العامة والعكس هكذا حال بين التناقضات العامة وبين القيمة  
 وما جعل بقا لها فأنها **نقص** ونقص الشرطية العامة المحصورة  
 هذه قضية بسيطة لم يعتبر في القضاة أما البسيطة لم يعتبر في القضاة

المشهورة وأصبح إليها في بعض بعض البسيطة المشهورة في القضية الضرورية  
 الذاتية ونقصا عن الممكنة العامة كلها من البسيطة المشهورة وكذا  
 الدائمة والمطلقة العامة وأما الشرطية العامة فليس تعتبر من القضاة  
 المشهورة وكذا نقص العربية العامة والنسبية الحسية الممكنة إلى  
 كنيسة الممكنة العامة إلى الضرورية في القضاة نقص الشرطية حقيقة حسب  
 الجهة والنسبة الحسية المطلقة إلى العربية العامة كنيسة المطلقة  
 العامة إلى الكلية في القضاة ليست نقص العربية حقيقة نحو الجهة لا في  
 مساوية لنقص العربية وأما يجب الكلية بل هو شيء منها أيضا حقيقة كما  
 عرفت في عرفت أن نقص الضرورية الذاتية إنما المراد من الحقائق والقائم  
 إنما **أما** نقصت أن الوجبة الضرورية مركبة من مطلقة عامة  
 من جهة الأصل المطلقة في الكيفية وهي ممكنة عامة فأنه وان نقص المطلقة  
 الموجبة إلى الكلية المطلقة ونقص الممكنة العامة الضرورية المطلقة  
 نقصت إلى الكلية المطلقة **أما** في الجانب الخالف والضرورة من الجانبين على  
 هذا فأنه في الشرطية العامة فأنها الحسية الممكنة العامة والدائمة  
 الواقعة ونقص العربية لا نقصت وأما الحسية المطلقة العامة والدائمة

الموافقة

الموافقة ونقص الوقيعية أما الممكنة الوقتية وهي ما سلب منها  
 الوقتية ولأنها تكون أن يكون مخالفة للأعلى الكيف وأما الموافقة الوقتية  
 ونقص الممكنة الخاصة المشهورة وأما الممكنة الدائمة وهي التي حكم بها  
 الضرورية المشهورة فتكون مخالفة للأعلى جميع الإثبات وأما الموافقة  
 ونقص الممكنة الخاصة أما الضرورية المخالفة أو الضرورية الموافقة فصل  
 قضيتان بسيطتان هما نقصا الجزئيين الأثنين من الوقتية والنسبة  
 عن الوقتية المطلقة والنسبة المطلقة وليس من هذا الأربع من القضاة  
 المشهورة فثبت استحقاقها ببساطة عن مشهورة وهي من الأربع  
 والحسية المطلقة والحسية الممكنة **فإن** في الجانبين  
 أن العكس المستوي يطلق على معنى المصلي من الممكنة وهو من الممكنة  
 الأول بالثاني من القضية والثاني بالثاني لا يكون لا يفتل على القضية  
 بالتساوي بل نقض عكس الوجبة الكلية بوجبة الجزئية في عكس  
 بالمعنى الأول وهذا المعنى السامع يعرف العكس بالمعنى الثاني فأنها نقص  
 لا زمة لنقصية بطريق التسهيل في ذلك المعنى الكيف والتعليق والآخر  
 اثبات العكس من أمر من أحول من أن هذا التسهيل لا يفتل على ولا يفتل



لا المنطق على كونه كلاً وانما على ما هو اخص من تلك القضية ليست  
 لازمة لذلك الاصل ويظهر ذلك بالتخلف في بعض الصور وانما بطرق  
 استوائ ان السالبة الجزئية لا تنعكس الا في خاصتين فالحق استحسان  
 عرفت خاصة واما السالبة الكلية فان لم يصرف عليها الكلام الوصف  
 العربية العام فلا تنعكس الا وهي السالبة السبع المذكورة وان صوف  
 الكلام الوصف فان صوف عليها الكلام الذي انصاع انعكس كلية الكلام  
 اتزان والآن انكس كلية الى الكلام الوصف ان لم يكن مقيدة بالادام  
 وان كانت مقيدة بد انعكس كلية الى الكلام الوصف مع قبل الادام  
 في بعض هذه النكاحات انما في الاصل صوف العكس والى كصوف  
 من غير ان الذي يجب صوف العكس مع صوف الاصل والى لا يمكن صوف مقيدة  
 معه ويظهر منه انما في الحال الذي فتح فان تلك جان ان يكون في الحال  
 مجموع الاصل في صوف العكس في الهيئة التركيب والخصوصية شئ منها  
 على انهم انما في صوف العكس في الاصل ان اجتماع قيام زيد مع عدم تبادله  
 يستلزم اجتماع النقيضين وليس شئ منها في الحال ان تلك الماد استلزام اجتماع  
 العكس مع الاصل والى لا يستلزم له الحال وان مع ذلك ان يكون

العكس

العكس امر مكلف في نفسه لكنه مستحيل الاجتماع مع الاصل وهو المطلوب  
 والفاصلة في الوجبات ما ذكره ان لا يصرف عليه الاطلاق العام وهو  
 فحاله غير معلوم وما يصرف عليه الاطلاق العام وان لم يصرف عليه الادام  
 الوصف انعكس موجبة جزئية مطلقه عامه سواء كان الاصل كلياً او جزوياً  
 وهي جزئية وان صوف عليه الادام الوصف فان لم يكن مقيدة بالادام انعكس  
 موجبة جزئية كلية مطلقه وهي ارفع فظاها وان كان مقيدة بد انعكس  
 موجبة جزئية كلية مطلقه لادامة وهما قضيتان **قوله** العكس  
 في الكمال **قوله** وهو اخص من نقيض الاصل اي هو اخص من نقيض الاصل  
 يجب الكلية لان نقيضه سلبية جزئية وهو لا جاز في الجميع وفي غير  
 المطلقة العامة تكون ذلك انعكس اخص من نقيض الاصل في حيث  
 الجهة اخص كما يظهر فيما اذا كان الاصل جزئياً **قوله** انما في الاصلين والمواضع  
 والخاصين فلا ان نقيض على سها عرفتية عليه **قوله** انما في الاصلين والمواضع  
 ظاهر بان على سها عرفتية مطلقه فنقيضها العربية العامة في الاصل  
 الخاصين والعرفية العامة وهي نقيض الجزء الاول من عكسها وانما في الاصلين  
 عكسها في الخاصين لان قبل الادام سلبية جزئية مطلقه خاصة لا على

هذا الاحكام فتوقف المعنى في الممكنين الاحاصل **قوله** قال قدما والمنطقين **قوله**  
 عكس النقيض استعمل في العلوم هو عكس النقيض في المعنى واما المعنى الذي  
 ذكره المتأخرين فليس مستعمل فيما **قوله** قال المتأخرين لانهم انما لم يصدق  
 انعكس لصرف بعض ما ليس براجعية في الباب **قوله** وقد وقع  
 تلك باننا نحن نقيض الطرفين منع استدل الى معنى القول وقد عرفت  
 ان الوجبة السالبة المحيطة بالطرفين مساوية لسالبة نقيضها **قوله**  
 ليس موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة في عدم انقضاء وجود الوجبة  
 واذ لم يصرف صوف ليس بعض ما صوف ليس **قوله** ليس ج وكان بناء  
 سلب ج عن بعض ما صوف عليه سلب ب فلا بد ان يصرف على  
 ذلك بعضه ج ويتم التوصل فانما السالبة التوقل في الحول وانما كانت  
 واذ تم الدليل على انعكاس الموجبة الكلية كنعكسها في التاميل اخص على انعكاس  
 السالبتين سالبة جزئية لا تبيانه على انعكاس الموجبة الكلية فكذلك  
 ولذلك اكثر في الرد على القوم في الدليل انعكاس الموجبة الكلية كنعكسها

بطريق العكس في انعكس العربية العامة التي هي اخص من نفاثها **قوله**  
 وذلك **قوله** لان العربية العامة اخص من الممكنة العامة التي هي نقيض التسمية  
 واخص من المطلقة العامة التي هي نقيض الادامة واخص من الجزئية الممكنة  
 والجزئية المطلقة التي هي نقيض العامتين واخص من نقيض الخاصين  
 لانها نقيض الجزئيتين الاولتين منها فيكون اخص من احداهما في ان السالبة التي هي  
 نقيض الخاصين اعني المتصلة ذات الاجزاء ان السالبة تكون العربية العامة  
 اخص من نقيض الخاصين **قوله** وانما في الوقتين والوجوبين **قوله** فلا نقيض  
 عكسها سالبة دائمة وعكسها اخص من نفاثها لان عكس السالبة الدائمة  
 سالبة دائمة وهي اخص من الممكنة الوقتية التي هي نقيض الجزئية الاول من الوقتية  
 واخص من الممكنة الدائمة التي هي نقيض الجزئية الاول من النشئة فيكون نقيض  
 الاخص والى الوجوبين في نقيض الجزئية الاولين فيكون اخص من نقيضها **قوله**  
 واعرف **قوله** انما في اخص ما صوف باليقول ان اعتبرنا انفاذات الموضوع با  
 المعنوي بالامكان على طرفيها في ان يلزم انعكاس سالبة التسمية كنعكسها  
 او انعكاس الموجبة الممكنة موجبة جزئية ممكنة عامة ويكون الممكنة  
 متجدي في صفر الاول والثاني لا استلزامه ويكون النقيض بالمتناهي المقيد

اذ لا يصرف







الحل

ايجادا وسلبا لا ينتج اثالث الاخرية فثلاثة ضرب منه ينتج موجبة  
 وثلاثة اخرى ساسية جزئية ولما اشكل الرابع فنتج موجبة جزئية <sup>لثمة</sup>  
 اما الكلية اجزئية **قوله** اما اشكل الاول فله باعتبار الجهة ان يكون التصرف <sup>بعله</sup>  
 اقل اشترط زاد معنى على ان العتصري لوصف تعنى ان يكون بالغفل  
 عجب الخارج واما اذا انقض تحت الايمان كما هو منسوب الفان ربما المكنة  
 ينتج في معنى اشكل الاول وكن الثالث وانقض المذكور ههنا وهناك سواء  
 اذا لم يصدق مع المقيدة الفان لا يلزم كرسيد من **قوله** بل اعد في المستحق  
 جهة النتيجة جهة الكبرى يعني **قوله** فيه بحث لان التصرف اذا الاستاذ  
 ان اثنين في الكبرى مطلقة عامة تعنى لفظا بطر المذكر فيكون النتيجة  
 مطلقة عامة والحق ان النتيجة مطلقة حسيية ومضبوطة <sup>بمعنى</sup> فقلت  
 شرح المطالع **قوله** وانما سئل **قوله** هذا الوجه في التسمية هو الذي ارفاه  
 الجهر بان التمسك به يشب مطلوبه بانظر ان كان له في مطلوبه لا  
 على الاستقامة بل من خلقة وتوحيده <sup>بمعنى</sup> فسمي لقياس الى الذي يساق الى  
 المطلوب ابتلا ومن غير معنى <sup>بمعنى</sup> لا يظن ان القضية المستقيمة كان <sup>المتحدة</sup>  
 بل في مطلوبه من قدامه على الاستقامة **قوله** وهو مركب <sup>بمعنى</sup> ههنا

دفعاً

فولمه  
ومعنا ما حركه عن معنى أسرع والامر فيه بين **أول** وفي قوله الموضوع خبر  
من العلم على أن يظهر فلا يجب على الظاهر منع المحصر وهو لا لا يريد يكون  
الموضوع خبره أن التصريح خبره من العلم حتى ينلج في المبادئ <sup>التصريح</sup>  
ولأن التصديق بكونه موضوعا للعلم خبره منه ليؤان هذا التصديق  
خارج من العلم اتفاقا كيف يعالج خبره منه بل لا يكون خبره من  
العلم أن التصديق بوجود الموضوع خبره من العلم وهذا هو  
مردودان الشيخ أو ينس قد خرج في أساطين التصديق  
وجود الموضوع من المبادئ التصديقية ولا يكون أهم  
خبره على فعل من جاز في المبادئ التصديقية تمت

الكتاب في علوم الاحكام

۱۳۴۴ / ۶ / ۲۳



کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
تفحص شد و در کتابخانه ثبت شد  
شماره ثبت کتابخانه ۱۳۷۷



کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
تفحص شد و در کتابخانه ثبت شد  
شماره ثبت کتابخانه ۱۳۷۷